المرصد الاقتصادي بُقش
Boqash Economic Observer

ملخص أبرز الأحداث الاقتصادية على المستوى اليمني والعربي والدولي

نوفمبر 2025

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

ضغوط دولية وخطط حكومية ضعيفة وأزمات لا تنتهي.. اليمن «على أكفّ العفاريت»

بين محاولات التقشف الحكومي والرغبة في تمرير السياسات الاقتصادية، تصطدم «حكومة عدن» بواقع قاتم مغاير لطموحاتها صنعته قوى السلطة والنفوذ ذاتها، وبشكل يجعل الحكومة عاجزة عن تنفيذ ما تَعِد به. ومع اقتراب انتهاء عام 2025 يبدو أن أمام خطط الإصلاحات الاقتصادية الحكومية الشاملة طريقاً طويلاً ووعراً، يشتبك فيه كثير من العراقيل والأحداث التي يفضّلها مرصد «بقش» في هذا التقرير.

ويشير التحليل الأولي لـ«بقش» إلى أن خطط الحكومة لم تتمكن حتى الآن، منذ العمل بها في يوليو الماضي، من تحقيق نتائج إيجابية على نطاق واسع وملموس في الواقع. فمثلاً، تتسع الفجوة بين سعر الصرف وواقع الأسواق، ولم يؤدِّ تحسن العملة إلى انخفاض الأسعار، وظل سعر الصرف المنخفض (1600 ريال للدولار) مجرد رقم يتداوله الصرافون وشاشات التطبيقات، بينما تبقى أسعار السلع الغذائية والدوائية والاستهلاكية مرتفعة، وتنحدر المعيشة نحو مستويات أشد قسوة وتعقيداً. وهذا الواقع الذي يتناقض مع القواعد الاقتصادية المعروفة، يكشف عن خلل عميق في بنية السوق وإدارة الملف المالي والنقدي والتجاري ككل، وسط غياب الرقابة الحقيقية.

أولاً: مشهد الاقتصاد اليمني «قاتم»

في نوفمبر المنصرم، رسم «البنك الدولي» في تقريره «المرصد الاقتصادي لليمن»، صورة شديدة القتامة للوضع الاقتصادي في البلاد خلال عام 2025. كشف التقرير عن مرحلة حرجة يمر بها الاقتصاد اليمني، محاصراً بين توقف شريان الحياة الرئيسي (صادرات النفط)، وتآكل احتياطيات النقد الأجنبي، وانحسار غير مسبوق في دعم المانحين.

التحليل الكلي توقّع انكماشاً في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.5%، وهو مؤشر خطير يعزز المخاوف من انزلاق البلاد نحو مجاعة شاملة وتفاقم أزمة الأمن الغذائي في عموم الجغرافيا اليمنية، سواء في مناطق سيطرة حكومة عدن أو حكومة صنعاء.

فالمؤشرات الاقتصادية في مناطق «حكومة عدن» تؤكد أن هذه المناطق تعاني من أزمة مركّبة تضرب الأسواق المالية والمعيشية، فهي تشهد تضخماً وانهياراً نقدياً من جهة، وعجزاً مالياً وانهياراً في الإيرادات من جهة أخرى.

بالنسبة للتضخم والوضع النقدي العام، أشار «البنك الدولي» إلى أن الريال اليمني انخفض بشكل حاد بمناطق «حكومة عدن» حتى بلغ سعر الصرف 2,905 ريالات للدولار الواحد حتى نهاية يوليو 2025. ثم حدث «التعافي المؤقت» بفضل إجراءات حكومية لدعم العملة، وتحسَّن الصرف نسبياً مع بداية شهر أغسطس 2025 ليصل إلى 1676 ريالاً للدولار. كما أن هناك «غلاء في المعيشة»، إذ ارتفعت تكلفة سلة الغذاء الأساسية بنسبة 26% بحلول نهاية يونيو 2025 مقارنة بالعام السابق، مما ضاعف الأعباء على المواطنين.

أما العجز المالي فقد تراجعت إيرادات الحكومة بنسبة لا تقل عن 30% خلال عام 2025 مقارنة بنفس الفترة من عام 2024. والنتائج المترتبة هي اضطرار الحكومة لخفض الإنفاق العام، مما تسبب في تعطيل الخدمات العامة وتأخير دفع رواتب موظفي القطاع الحكومي.

مسؤولون في «بنك عدن المركزي» وصفوا الوضع الحالي بأنه «أسوأ أزمة مالية وتمويلية منذ بدء الحرب في 2015» وفق وكالة رويترز. وقال المستشار الاقتصادي في الرئاسة «فارس النجار» إن فاتورة الأجور والمرتبات تبلغ نحو 83 مليار ريال يمني شهرياً، وسط عجز ناجم عن توقف صادرات النفط منذ أكتوبر 2022، ما خلق أزمة سيولة خانقة، وأوقع عشرات الآلاف من الموظفين في معاناة انقطاع الرواتب لعدة أشهر، وذلك تسبب في تدهور القدرة الشرائية، واللجوء للاقتراض لتغطية نفقات الغذاء والدواء والسكن، وتراكُم ديون الأفراد.

في الضفة الأخرى، تواجه مناطق سيطرة «حكومة صنعاء» تحديات نوعية مختلفة، ولكنها تؤدي لنفس النتيجة الكارثية. تسببت الضربات الجوية (الأمريكية والإسرائيلية) على الموانئ الاستراتيجية في تفاقم أزمة السيولة وتقييد حركة واردات السلع الأساسية. في حين يواجه القطاع المالي تحديات وجودية مع انتقال البنوك والمراكز المالية من صنعاء إلى عدن، وذلك تجنباً للقيود التنظيمية والعقوبات الدولية، مما يزيد من تعقيد المشهد الاقتصادي المتعثر في الشمال، وفقاً للبنك الدولي.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

وقف المساعدات وعزوف المانحين

أشار البنك الدولي في تقريره إلى تراجع حاد وخطير في شبكة الأمان، إذ لم يتم تمويل سوى 19% فقط -حتى سبتمبر- 2025 من خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية التي تتطلب 2.5 مليار دولار، ويُعد هذا أدنى مستوى من التمويل منذ أكثر من 10 سنوات.

ويُلفت مرصد «بقش» إلى أن «برنامج الأغذية العالمي» أعلن عن تعليق عمليات «الأمم المتحدة» في شمال اليمن (مناطق حكومة صنعاء) اعتباراً من 30 نوفمبر 2025، وسط نقص التمويل المزمن وانعدام الأمن والاستقرار في مناطق العمليات.

والنتيجة الكارثية: أكثر من 60% من الأسر (في مناطق الحكومتين) معرّضة لأزمة في تأمين الغذاء، مما دفع العديد منها للجوء لآليات تكيف سلبية قاسية مثل التسول وفقاً للبنك الذي يتخذ من «واشنطن» مقراً له.

خطة الإصلاحات الحكومية المشروطة

وفي محاولة لتدارك الانهيار، أقر المجلس الرئاسي خطة إصلاحات اقتصادية ومالية وإدارية لضبط الموارد العامة وتوحيد الأوعية الإيرادية تحت إشراف حكومة عدن وبنك عدن المركزي، إلا أن الخطة جاءت مشروطة بضغوط دولية وشروط «الرباعية»، إذ وضعت المجموعة الرباعية (أمريكا، بريطانيا، السعودية والإمارات) شروطاً صارمة لاستئناف الدعم، وحذّرت الرباعية من أنها ستفرض عقوبات على المعرقلين.

كما أشار «صندوق النقد الدولي» إلى أن احتجاز محافظي ومسؤولي محافظات حكومة عدن للإيرادات الضريبية والجمركية أدى لتضخم بند «إيرادات تحت التسوية» خلال عامي 2023 و 2024، مما أضر بالخدمات العامة.

«دينا أبو غيدا»، مديرة مكتب البنك الدولي في اليمن، قالت إن الآفاق الاقتصادية لعام 2025 «شديدة القتامة» بسبب استمرار الحصار النفطي ونقص الاحتياطي، وذكرت أن الاستقرار والتعافي يتطلب مؤسسات فعالة، وتمويلاً مستقراً، وإحراز تقدم ملموس نحو السلام.

شدد البنك الدولي أيضاً على ضرورة تحسين إدارة المالية العامة وزيادة تحصيل الإيرادات، وحماية الخدمات الأساسية (خاصة الكهرباء)، والحفاظ على استقرار العملة والقطاع المصرفي.

ضوء «بقش» على الملف الأخطر: رواتب محدودة بعد مبلغ سعودي

بينما لا يزال ملف الرواتب محل جدل عارم في اليمن، شهد شهر نوفمبر 2025 تفاوتاً كبيراً في جداول صرف الرواتب في القطاعات، المدنية والعسكرية. فوفق تتبُّع مرصد «بقش» لهذا الملف، تسلّم الموظفون الحكوميون مدنيين وعسكريين متأخرات تعود لأشهر سابقة أبرزها رواتب يوليو (لمنتسبي الجيش) ورواتب أغسطس وسبتمبر للموظفين الحكوميين المدنيين في العديد من المرافق والمكاتب والهيئات وليس في جميع المحافظات، وتمت عمليات الصرف خلال أيام متقطعة في نوفمبر. وفي الجهة الأخرى، قالت حكومة صنعاء إنها صرفت نصف راتب شهر سبتمبر 2025 لوحدات الجهاز الإداري للدولة في مناطقها.

وفي مناطق حكومة عدن لم تُصرف الرواتب إلا بموجب البطاقة الإلكترونية التي فرضتها الحكومة على الموظفين، والتي سبق وشكا الموظفون من أن تكلفة معاملات إصدارها تتطلب بالأساس «نصف راتب» تقريباً (تصل إلى 25 ألف ريال). وعَلِم مرصد «بقش» أن الموظفين الذين لم يقتطعوا هذه البطاقة الإلكترونية لم يتم تسليم رواتبهم لشهري أغسطس وسبتمبر.

من ناحية أخرى، طالبت الخدمة المدنية في عدن الموظفين الحكوميين الذين تبيّن أن لديهم ازدواجاً أو تشابهاً وظيفياً، بالتوجه إلى مكاتب الخدمة المدنية في المحافظات لتصحيح أوضاعهم الوظيفية بالاستقالة، وحذّرت من إيقاف رواتب المخالفين ابتداءً من شهر نوفمبر 2025، ثم التصفير المالي للراتب في شهر ديسمبر. وجاء هذا التعميم بينما يتساءل الموظفون: أين راتب شهر أكتوبر 2025، وأين باقي الرواتب المتأخرة في العديد من المرافق بما فيها رواتب أغسطس وسبتمبر؟ وأين رواتب الدفاع والأمن للأشهر نفسها؟

تم الصرف عقب تلقّي بنك عدن المركزي دفعتين ماليتين من «السعودية» تبلغان نحو 90 مليون دولار في 17 نوفمبر، في إطار الدعم الاقتصادي الذي أعلنت عنه الرياض في 20 سبتمبر 2025 وهذا المبلغ هو أول جزء يُصرف منذ تاريخ الإعلان عن الدعم البالغ 368 مليون دولار، أي إن أقل من ربع الدعم المعلن قد وصل بالفعل، ولم يصل إلا بعد مرور قرابة شهرين من إعلان الدعم، وسط الحديث السائد حول اهتزاز الثقة السعودية في الإدارة المالية لحكومة عدن.

بالتزامن مع وصول الدعم السعودي، بدأ صرف راتب شهر يوليو فقط لمنتسبي وزارة الدفاع، وتم التجهيز لصرف رواتب أغسطس وسبتمبر لعدد محدود من القطاعات.

ولاحقاً قال رئيس المجلس الرئاسي رشاد العليمي، من الرياض، إن السعودية ساعدت في دعم الموازنة العامة للدولة والوفاء بالتزامات الحكومة الحتمية، وفي المقدمة دفع رواتب الموظفين.

مسؤول رفيع في بنك عدن المركزي ذكر لرويترز أن الدعم السعودي سيساعد أيضاً في تعويض جزء من النقص الكبير بإيرادات الحكومة التي تكبدت خسائر تصل إلى أكثر من 3 مليارات دولار خلال 3 سنوات منذ توقف تصدير النفط، ونفاد احتياطات المركزي من النقد الأجنبي.

نقلت رويترز أيضاً عن ثلاثة مصادر حكومية رفيعة ومسؤولين في عدن قولهم إن تفاقم أزمة تأخر رواتب الموظفين، وتصاعد الغضب الشعبي جراء تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، هو ما دفع المجلس الرئاسي إلى إقرار خطة أولويات للإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية الشاملة التي قدّمها رئيس الوزراء «سالم بن بريك» وحظيت بدعم دولي لكنها أثارت مخاوف داخلية (كما سيتطرق «بقش» تالياً في هذا التقرير).

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

بالتزامن مع صرف الرواتب لعدد محدود من القطاعات، شهدت محافظات عدة احتجاجات للمطالبة بصرف رواتب ومستحقات منقطعة منذ أشهر. في عدن، على سبيل المثال، نُفّذ اعتصام واسع أمام بوابة قصر معاشيق الرئاسي، بمشاركة مئات جرحى الحرب من المحافظات الجنوبية «عدن ولحج وأبين والضالع». طالب هؤلاء بصرف مستحقاتهم المتأخرة بانتظام واستكمال إجراءات علاجهم داخل البلاد وخارجها، وإنجاز الترقيات لموظفي القطاع الحكومي، ومعالجة رواتب المتقاعدين، ومنع أي خصومات مالية مستقطعة.

كما يطالب الموظفون الحكوميون النازحون من محافظات حكومة صنعاء إلى عدن، بصرف رواتبهم المتوقفة منذ بداية العام 2025، ويؤكدون أنهم يعيشون أوضاعاً معيشية صعبة نتيجة انقطاع الرواتب دون مبرر، بمن فيهم المعلمون النازحون.

وللشهر التاسع على التوالي، يستمر انقطاع رواتب الإعلاميين والصحفيين العاملين في وسائل إعلام مثل قناتي اليمن وعدن وإذاعة صنعاء ووكالة سبأ التابعة لحكومة عدن في العاصمة السعودية «الرياض»، حتى بات الإعلاميون عاجزين عن تغطية احتياجات أسرهم الأساسية من مأكل ومشرب وإيجارات سكن وخدمات كهرباء ومواصلات مع تصاعد تكاليف المعيشة في الرياض.

وفي مدينة تعز، نُظمت عدة وقفات احتجاجية في نوفمبر للمطالبة برواتب متوقفة منذ أشهر، بما فيها رواتب المعلمين، وصرف المتأخرات وتسوية الأوضاع وسط الغلاء المعيشي الهائل. وطالبت نقابة المعلمين في تعز بسرعة صرف رواتب ثلاثة أشهر (أغسطس وسبتمبر وأكتوبر 2025) دون تأخير، ومعالجة مشاكل الخدمات الأساسية (مياه، كهرباء، صحة) التي تكاد تكون منعدمة.

وبشكل متكرر طوال نوفمبر، طالبت «رابطة جرحى تعز» -بالبيانات والوقفات الاحتجاجية المتواصلة- بصرف رواتب الجرحى المتأخرة منذ 5 أشهر، وصرف الإكراميات المتأخرة، وتسفير الجرحى المحتاجين للعلاج خارج البلاد واستكمال علاج الجرحى العالقين في الخارج، وصرف مبلغ 100 مليون ريال الشهري الذي وجّه به سابقاً رئيس المجلس الرئاسي، وأكدت الرابطة أن الجرحى يُتركون ليموتوا ببطء بلا علاج أو رواتب، في حين تتنصل حكومة عدن وتقدم الوعود دون تحقيقها.

ووفقاً للرابطة: «كل عضو في المجلس الرئاسي أنشأ قوة عسكرية خاصة تستلم حقوقها ورواتبها كاملة دون انقطاع بالعملة الصعبة، بينما رواتب جرحى الجيش في تعز ومأرب متوقفة منذ خمسة أشهر، وبراتب لا يتجاوز 58,000 ريال ولا يكفي حتى إيجار منزل».

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

وفي محافظة مأرب، طالب جرحى الجيش بمعالجة أوضاعهم المعيشية وسرعة علاج الحالات الحرجة والمستعصية في الخارج، وانتظام صرف الرواتب واعتماد الترقيات، وندّدوا بالإهمال الحكومي والمماطلة الرسمية.

وأعلنت الأحزاب والتنظيمات السياسية في مأرب «تعليق العمل السياسي»، بعد «تجاهل متعمّد» من قِبل المجلس الرئاسي والحكومة لـ«القضايا والمطالب الملحّة» التي رفعتها القوى السياسية، وأبرزها قضية تجاهل احتجاجات الجرحى واعتصامهم للمطالبة برواتبهم ومستحقاتهم وعلاجهم، معتبرةً ذلك «تجاهلاً لتضحيات الجرحى وإخلالاً بالمسؤوليات الدستورية والقانونية والأخلاقية».

وأشار بلاغ القوى السياسية بمأرب إلى استمرار توقف صرف رواتب الجيش والأمن، وعدم تسوية رواتبهم مع التشكيلات العسكرية الأخرى في إطار ما يفترض أن يكون توحيداً للمؤسستين العسكرية والأمنية، وهو ملف قالت الأحزاب إنه يمس آلاف الأسر ويزيد من التوترات داخل محافظة مأرب.

وفي محافظة شبوة، يطالب المعلمون برواتبهم المتأخرة. وأُغلقت مدرسة «عتق» في نوفمبر، وهي إحدى أقدم مدارس المحافظة، على خلفية الإعلان عن إضراب مفتوح احتجاجاً على استمرار حكومة عدن في إيقاف رواتب المعلمين منذ ثلاثة أشهر، أغسطس وسبتمبر وأكتوبر 2025.

ولم تستأنف شبوة توريد النفط الخام (المتوقف منذ أكتوبر الماضي) من حقل «العقلة» النفطي إلى محطة كهرباء «بترومسيلة» في عدن، إلا بعد أن تعهّد محافظ شبوة لعمال الحقل بصرف الرواتب المتأخرة، وهو ما سمح بمعاودة ضخ الوقود إلى عدن التي لا تزال تشهد أزمة كهرباء وانقطاعاً لأكثر من 15 ساعة في اليوم.

وفي محافظة أبين، أقدم عشرات الجنود من قوات الحزام الأمني والدعم والإسناد على احتجاز أكثر من 150 قاطرة وقطع الطريق الدولي في منطقة حسان، احتجاجاً على تأخر صرف رواتبهم لأكثر من أربعة أشهر متتالية، ما أدى بدوره إلى تفاقم أزمة الكهرباء في عدن وكذلك شلل حركة النقل والتجارة بين المحافظات الشرقية.

قال عدد من الجنود المشاركين في الاحتجاجات إن تحركهم يأتي ضمن خطوات تصعيدية للضغط على الجهات المختصة لصرف مستحقاتهم المالية المنقطعة منذ أكثر من 4 أشهر، وأكدوا أن هذا القطاع لن يكون الأخير، وأنهم بصدد تنفيذ قطاعات إضافية في حال استمرار تجاهل مطالبهم. ويزيد هذا النوع من التصعيد -حسب اقتصاديين تحدّثوا لبقش- من هشاشة الأوضاع الاقتصادية، وقد يدفع إلى انتشار مثل هذه القطاعات تحت مبرر قطع الرواتب، مشيرين إلى أن تكرار مثل هذه الحوادث هو نتيجة مباشرة لعجز الحكومة عن الإيفاء بالتزاماتها المالية، خاصة تجاه القوات الأمنية والعسكرية التي تعتمد على الرواتب كمصدر دخل وحيد.

وعلى الصعيد نفسه، يطالب «المجلس الانتقالي» المشارك في الحكومة، بسرعة إيجاد حلول عاجلة للأوضاع الاقتصادية والمعيشية، والإسراع في صرف رواتب موظفي المؤسسات الحكومية المتأخرة، والعمل على معالجة تدهور الخدمات العامة.

في المُجمل، أزمة قطع الرواتب وتأخر صرفها، هي أزمة تهدد خطة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، وتضرب مصداقيتها أمام الشارع والجهات المانحة على حد سواء، خصوصاً مع تزايد الاعتماد على الدعم الخارجي دون تحقيق أي استقرار في النفقات الجارية أو الإيرادات المحلية.

وهذه الضربة تأتي بالأساس في وقت تواجه فيه الحكومة تحديات هائلة في تنفيذ خطط الإصلاح الاقتصادي، التي تتضمن تحسين إدارة الإيرادات وتجميعها في الحساب العام للحكومة لدى بنك عدن المركزي، حيث يعكس استمرار أزمة الرواتب تعثّر تلك الخطط وافتقارها للتمويل الكافي.

ولا تهدد الأزمة الراهنة قطاع الكهرباء أو النقل فقط، بل تمتد تداعياتها إلى الأمن والاستقرار الاجتماعي، إذ تؤدي الضغوط المعيشية إلى زيادة السخط بين الجنود على سبيل المثال لا الحصر، وتضع السلطات المحلية في مواجهة مباشرة مع القوى الأمنية التي يفترض بها حفظ النظام. وأمام ذلك، فإن استمرار الأزمة يُنذر بانفلات أمني أوسع ويعرّض القطاعات الخدمية لإرباك أكبر.

وحتى يتم احتواء الأزمة، تبقى قدرة الحكومة على استعادة ثقة الموظفين والعسكريين والأمنيين وتأمين التمويل اللازم لصرف الرواتب في الوقت المحدد بانتظام ودون تأخير، هي الفيصل في مدى جدّية وفاعلية برامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

ملخص «بقش» لمستجدات ملف الرواتب خلال شهر نوفمبر 2025

المحور	تفاصيـــل	ملاحظات/تداعيات
وضع الصرف العام (حكومة عدن)	صـرف رواتب أغسـطس وسـبتمبر 2025 للموظفـين المدنيـين، ورواتب يوليو 2025 للعسكريين.	صـرف لقطاعـات حكوميـة محـدودة، غـير شـامل لكافـة المحافظات، وذلـك عبر البنوك المعتمدة (وأبرزها بنوك التمويل الأصغر المستحدثة).
وضع الصرف العام (حكومة صنعاء)	صـرف نصـف راتب شـهر سـبتمبر 2025 للموظفين الحكوميين.	عبر فروع البريد اليمني، وكاك بنك.
آلية الصرف (حكومة عدن)	بالبطاقـة الإلكترونيـة كشـرط إلـزامي للصـرف، وحرمان عدم مسـتخرجيها من الصرف.	يشـكو الموظفون من الكلفة العالية للإجراءات الإدارية مقارنة بتدنّي الرواتب.
إجراءات إدارية	تعميـم بتصحيح أوضـاع المزدوجـين وظيفياً عبر الاسـتقالة في محافظات حكومة عـدن، مع تهديد المتأخريـن بإيقـاف الراتـب مـن نوفمـبر 2025 والتصفير المالي في ديسمبر.	
التمويل والدعم الخارجي	-دعـــم جـزئي (دفعتـين) بمبلـغ من السعوديـــــة في 17 نوفمبر 2025. -المبلغ الواصل: 90 مليون دولار (أقل من ربـع المبلغ المعلن بـ368 مليـون دولار). -التوقيـت: وصل بعد قرابة شـهرين من الإعـــــلان (في 20 سبتمبر 2025).	تأخر الدعـم وصرف جـزء منه مؤشـر على اهـتزاز الثقة السعودية في الإدارة المالية لحكومة عدن. لم يتم الصرف إلا بعد دفع السـعودي الدعم الجزئي لبنك عدن المركزي.
متأخرات	تعميـم بتصحيـح أوضـاع المزدوجين وظيفياً عـبر الاسـتقالة في محافظات حكومة عـدن، مـع تهديـد المتأخرين بإيقـاف الراتـب مـن نوفمـبر 2025 والتصفير المالي في ديسمبر.	شـهدت المحافظات احتجاجات واسـعة تنديداً بانقطاع الرواتب والإهمال الحكومي.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

بينها رفع الدولار الجمركي.. توجهات مالية قسرية والأزمة مستمرة

في 23 نوفمبر، عقد رئيس المجلس الرئاسي «رشاد العليمي» اجتماعاً في قصر معاشيق الرئاسي، أقرّ فيه تبنّي حزمة من الإجراءات المالية «الصارمة» التي تمس جوهر السياسة النقدية والمالية، استجابةً للضغوط الدولية واشتراطات صندوق النقد الدولي لضمان استمرار التمويل والدعم.

أول إجراء هو «تحرير سعر الدولار الجمركي» كمدخل لإصلاح الإيرادات، وهو إجراء يُعتبر مخاطرة بحياة المواطن لكونه الإجراء الأكثر حساسية وتأثيراً في الحزمة المقترحة. ويأتي هذا التوجه كشرط رئيسي من «صندوق النقد الدولي» لضمان استمرار تدفق التمويلات الخارجية، تحت مسمى «إصلاح الإيرادات».

ونظراً لاعتماد اليمن على استيراد الاحتياجات من السلع من الخارج بنسبة تتجاوز 90%، فإن رفع السعر الجمركي أنذر بانعكاسات كارثية فورية على أسعار السلع. وحذّر اقتصاديون تحدّثوا لمرصد «بقش» من موجة ارتفاع مضاعفة في الأسعار تطال السلع الأساسية التي تشكل أكثر من 70% من واردات واحتياجات المواطنين الشهرية. ومع ضعف أدوات الرقابة الحكومية، يُتوقع أن يؤدي القرار إلى تضخم متسارع وانكماش في قدرة الأسر الشرائية، مما يجعل السيطرة على الأسواق أمراً شبه مستحيل.

ولم تقتصر التوجيهات الرئاسية على الجانب النقدي، بل شملت دعوة لتسريع «توحيد الإيرادات العامة» وتوريدها بالكامل إلى بنك عدن المركزي، بغرض ضبط السيولة وتعزيز استقلالية البنك المركزي.

واجه هذا القرار رفضاً متوقعاً من السلطات المحلية في بعض المحافظات التي تتمسك بمواردها المالية، حيث ينظر المحافظون إلى نقل الإيرادات كعملية تجريد لهم من أدواتهم الإدارية والمالية، مع فقدان ثقتهم في الحكومة وقدرتها على تلبية متطلبات محافظاتهم.

ويغذي غياب الضمانات الواضحة حول آلية إدارة هذه الإيرادات حالة عدم الثقة القائمة بين الأطراف المختلفة داخل منظومة الحكومة، مما فتح جبهات مواجهة جديدة بين المركز والأطراف.

وفي محاولة وُصفت بـ«اليائسة» للبحث عن مصادر دخل غير تقليدية وسد العجز المالي، وجّه «العليمي» بإجراء حصر شامل لأراضي وعقارات الدولة، ودراسة إنشاء «صندوق سيادي» لإدارتها وتحويلها إلى موارد سيادية، وذلك بهدف توليد سيولة عاجلة وتفعيل أصول غير مستغلة لتعويض انهيار الإيرادات النفطية والضريبية.

هو إجراء يعني تسييل أصول الدولة، وأشبه بالبحث عن السيولة المفقودة.

لكن اقتصاديين حذّروا من أن إنشاء صندوق سيادي في بيئة تتسم بضعف المساءلة وتفشي الفساد قد يحوّل هذه الأصول إلى مصدر للنزيف المالي بدلاً من الرفد الاقتصادي. كما قد تصطدم عمليات الحصر بنزاعات ملكية معقدة واعتراضات محلية ممتدة لسنوات.

كما أن خطوة كهذه تؤكد اليأس المالي ومساعي البحث عن أي مصدر للسيولة، وتُبرز مخاوف من إنشاء مثل هذا الصندوق في ظل منظومة فساد راسخة ومساءلة ضعيفة، ليتحول إلى بوابة جديدة للاستيلاء على أصول الدولة وبيعها، بدلاً من استثمارها.

أيضاً، تحدّث المجلس عن إنشاء «هيئة وطنية للإغاثة» لضمان الرقابة على العمل الإنساني، في وقت تشير التقديرات إلى حاجة 17 مليون يمني للمساعدات. لكن خبراء رأوا أن إنشاء هيئات جديدة لن يكون حلاً جذرياً في ظل غياب البنية المؤسسية القوية، وتباين الولاءات، واستمرار القيود على توزيع المساعدات وتضرر البنية التحتية، وأن الحل الحقيقي يتطلب معالجة سياسية شاملة وليس مجرد إجراءات إدارية.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

استراتيجية «الهروب للأمام».. الحكومة تلجأ لـ«تقشف متأخر ومنقوص»

في اليوم التالي، 24 نوفمبر، أعلن رئيس وزراء حكومة عدن «سالم بن بريك» عن «حزمة تقشف» وُصفت بأنها الأكثر تشدداً منذ سنوات، ركزت بشكل أساسي على تقييد سفر المسؤولين للخارج. ورغم النبرة الحادة في حديث بن بريك عن «عدم قبول أن تكون الحكومة شماعة للأخطاء»، إلا أن هناك فجوات هائلة، وتجاهلاً للثقوب السوداء القائمة بالفعل.

قال بن بريك: «التوسع غير المبرر في سفريات الوزراء والمسؤولين للمشاركات الخارجية لن يُسمح باستمراره»، مضيفاً أن المرحلة تتطلب وجوداً حكومياً دائماً وفاعلاً في عدن لتعزيز حضور الدولة، دون أن يتطرق إلى أنه ستتم إعادة المسؤولين من الخارج إلى الداخل. كما قال: «سيتم تقليص السفر الخارجي إلى أدنى مستوياته، ولا يُسمح بأي مشاركة خارجية إلا عند الضرورة القصوى، وبعد تقييم العائد الوطني منها، وبموافقة مسبقة وواضحة، وفق أولويات الدولة لا أولويات الأفراد».

قبل هذا التصريح، كشفت معلومات حصل عليها «بقش» أنّ الوفد الحكومي الذي حضر مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (كوب 30) في البرازيل، أُنفق عليه من قِبل المجلس الرئاسي وحكومة عدن بنحو «مليون دولار» كبدل سفر فقط للوفد المكوّن من 140 مسؤولاً تابعين للمجلس والحكومة. والوفد الذي شارك في المؤتمر الذي انتهى في 21 نوفمبر، ضمّ عدداً من المسؤولين والوزراء ومديري العموم، وكثير منهم لا تربطهم أي علاقة مباشرة بملف التغير المناخي أو العمل البيئي. وتتجاوز تكلفة التذكرة لكل مشارك 2000 دولار، إضافةً إلى تكلفة الإقامة والمصروفات الأخرى. ومعظم هؤلاء المسؤولين سافروا دون أي مسوغ وظيفي، وبينهم أقارب وأصدقاء للمسؤولين وأشخاص يعملون خارج اليمن وفي مؤسسات غير حكومية، بينما تقول الحكومة إنها تعجز عن دفع رواتب الموظفين والعسكريين والجرحى والمعاقين داخل البلاد.

حسب معلومات «بقش»، التكلفة الأدنى لتغطية نفقات 140 مشاركاً تبلغ 560 ألف دولار، وهو مبلغ يكفي لصرف رواتب 11,200 موظف على الأقل يتقاضى كل منهم 50 دولاراً شهرياً. لكن اصطحاب شركاء سفر أو أقارب رفع التكلفة الإجمالية من 560 ألف دولار إلى مليون دولار، وهو رقم يُعد صادماً في ظل الانهيار الاقتصادي والإنساني، ونموذجاً صارخاً للفساد في قمة هرم السلطة اليمنية وفقاً لاقتصاديين بينما يعيش الناس تحت وطأة انقطاع الخدمات وتأخر الرواتب.

عودةً إلى قرار «التقشف الحكومي»، فإنه يركز على تقليص تذاكر السفر والمهمات، وهو بند ضئيل مقارنة ببنود أخرى لم يتم المساس بها، وبدا محاولةً لتحسين الصورة الإعلامية وطمأنة المانحين أكثر منه حلاً مالياً حقيقياً.

أغفلت خطة التقشف تماماً ملف «كشوفات الإعاشة» الشهرية التي تُصرف بالعملة الصعبة لمسؤولين وناشطين وإعلاميين يقيمون في الخارج (الرياض، القاهرة، أبوظبي، عمّان وغيرها). وتصل تكلفة هذا البند وحده إلى أكثر من 12 مليون دولار شهرياً، فضلاً عن الرواتب الدولارية، وبدلات السكن، والإكراميات الموسمية التي تصرف لشخصيات خارج البلاد، وهي مبالغ كفيلة بحل جزء كبير من أزمة السيولة لو تم توجيهها للداخل.

يكشف كل ذلك أن حكومة عدن ربما تدير الأزمة المالية بأسلوب «القطعة»، محاولةً الموازنة بين ضغوط المانحين لرفع الإيرادات، وبين غضب الشارع عبر إجراءات تقشفية توصف بأنها شكلية.

واللجوء إلى جيب المواطن عبر «رفع سعر الدولار الجمركي» مع تجاهل الهدر المالي الهائل في عدة بنود مثل «كشوفات الإعاشة» والرواتب الدولارية لكبار المسؤولين في الخارج، يعكس غياب الإرادة السياسية لإصلاح هيكلي حقيقي. وفي ظل استمرار توقف النفط والتمرد المالي والإداري في بعض المحافظات، فإن هذه القرارات قد تكون وصفة لتسريع الانهيار الاجتماعي والسياسي بدلاً من منعه.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

أزمة التمرد المالي والإداري في المحافظات

منعطف خطير مرت به العلاقة بين المجلس الرئاسي وحكومة عدن من جهة، والسلطات المحلية في محافظات الحكومة من جهة أخرى. وتمحورت أزمة نوفمبر الماضي حول القرار الرئاسي رقم (11) لعام 2025 الذي صدر في 28 أكتوبر، الهادف إلى مركزة الإيرادات في بنك عدن المركزي وإغلاق الموانئ الأربعة التي وُصفت بـ«المستحدثة» وهي ميناء الشحر بحضرموت، ونشطون في المهرة، ورأس العارة في لحج، وقنا بشبوة.

القرار واجه رفضاً عملياً تطوَّر إلى تمرد مالي وإداري، مما كشف عن هشاشة قرار الدولة المركزية، وتصدُّع المجلس الرئاسي نفسه من الداخل، مهدداً بانهيار منظومة الإصلاحات الاقتصادية.

في محافظة «المهرة»، انتقل الصراع من الغرف المغلقة إلى الميدان. ضغطت لجنة محلية تابعة للسلطة في المهرة على موظفي «جمرك شِحن» لوقف توريد الإيرادات إلى بنك عدن المركزي، واستخدام حسابات محلية بدلاً من ذلك. وتعرّض الموظفون لتهديدات مباشرة بالسجن والفصل في حال انصياعهم لقرارات الحكومة المركزية، وفق مذكرة مدير الجمرك.

وأصدرت السلطة المحلية توجيهات بتوريد 70% من الرسوم الجمركية، وضريبة المبيعات، وإيرادات أخرى لصالح المحافظة، متجاوزة القانون المالي. ورفضت السلطة المحلية إغلاق ميناء نشطون (بموجب القرار الرئاسي الذي صنّفه كميناء مستحدث)، معتبرةً الميناء شريانَ حياة للمحافظة، ومتمسكةً بإدارته. وأشارت معلومات إلى «تفاهمات رئاسية» اضطرارية سمحت ببقاء الميناء مفتوحاً مقابل توريد العوائد، مما عَكَس عجز المركز عن الفرض الإلزامي للقرار. ونفت السلطة المحلية في المهرة تهديد الموظفين، مبررةً إجراءاتها بضرورة «تنظيم الإيرادات» لضمان استمرار الخدمات (كهرباء، مياه) في ظل غياب الدعم الحكومي وتراكم الالتزامات.

وبينما انتهجت المهرة أسلوب المواجهة المباشرة، اتبعت سلطة حضرموت سياسة «القبول النظري والرفض العملي». ففي تحدٍّ لقرار إغلاق ميناء «الشحر»، أصدر المكتب التنفيذي بحضرموت قراراً باعتماد «ميناء الشحر» كمنفذ جمركي رسمي، مما يفرّغ القرار الرئاسي من مضمونه.

وأعلنت السلطة المحلية بحضرموت دعمها للإصلاحات الاقتصادية، لكنها ربطت ذلك بشروط بدت تعجيزيةً للحكومة (دفع المرتبات، موازنات تشغيلية، توفير وقود الكهرباء). والرسالة الضمنية كانت هي أن المحافظة المنتجة للنفط لن تسلم رقبتها المالية للمركز دون ضمانات خدمية واضحة.

وفي شبوة، احتج مدير مكتب الإعلام في المحافظة، حسين سالم الرفاعي، على القرار ونفى أن يكون ميناء «قنا» مستحدثاً، وأكد أنه أُنشئ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (4) لعام 2018، مما يكشف عن صراع حول الأهلية القانونية للموانئ. هذه الأزمة أظهرت ضعفاً هيكلياً في أداء الحكومة ورئاسة الوزراء في عدن. فقد اكتفى رئيس الوزراء سالم بن بريك، برفع مذكرات شكوى إلى المجلس الرئاسي، معلناً «إخلاء مسؤولية الحكومة» عن التداعيات، وهو ما اعتبره محللون «إعلانَ عجز» وهروباً من المسؤولية بدلاً من اتخاذ قرارات حازمة كإقالة المتمردين.

وعبّر عدم قدرة الحكومة على فرض قراراتها، عن تآكل هيبة الدولة، بصورة تشجّع محافظات أخرى على انتهاج نفس السلوك. ولم تكن الأزمة مجرد تمرد محافظين، بل انعكاس لصراع أعمق داخل «المجلس الرئاسي» نفسه.

حيث شنّ عضو المجلس الرئاسي (ومحافظ حضرموت السابق) فرج البحسني هجوماً حاداً على رئيس المجلس رشاد العليمي، واتهمه بـ«التعطيل المتعمد» لقرارات تخص أمن واستقرار حضرموت وتطبيع الأوضاع فيها (صدرت في يناير 2025)، وهدد البحسني بالعمل «بشكل منفرد» مع أعضاء آخرين.

واعتبر البحسني أن «التلكؤ الواضح» يشكل تهديداً مباشراً لاستقرار حضرموت، وحذّر من أن استمرار تعطيل القرارات قد يضطر بعض أعضاء المجلس إلى اتخاذ إجراءات أحادية الجانب بالتشاور والتنسيق مع باقي الأعضاء، من أجل تنفيذ ما اتفق عليه المجلس رسمياً. وفي مضمونه، حمل بيان البحسني تأكيداً على تصاعد الخلافات داخل أروقة المجلس الرئاسي، حيث بدا الانقسام واضحاً حول آليات تنفيذ القرارات وإدارة الأزمات في المحافظات.

ونُظر إلى أنّ قرارات إغلاق الموانئ استهدفت مناطق نفوذ معينة، بينما استثنيت موانئ أخرى (مثل ميناء المخا)، مما حوّل القرارات الاقتصادية إلى أدوات تصفية حسابات سياسية.

كما اتضح غياب الرؤية الموحدة داخل المجلس الرئاسي والعمل بمنطق «الترضيات»، وذلك بعد أن تمت المصادقة المتأخرة -من قِبل العليمي- على تعيينات نائبه «عيدروس الزبيدي» لأشخاص محسوبين على «المجلس الانتقالي» كوكلاء في مرافق وهيئات الحكومة، وهو ما اعتُبر غير دستوري وقفزاً على صلاحيات العليمي الذي اضطر في النهاية إلى المصادقة على هذه التعيينات التي تمت في سبتمبر 2025 وأثارت جدلاً واسعاً في الأوساط الشعبية والرسمية وداخل المجلس الرئاسي.

هذه المصادقة -التي اعتبرها سياسيون شرعنةً رسمية لقرارات الزبيدي الأحادية- طرحت تساؤلات حول آليات اتخاذ القرار داخل المجلس الرئاسي بالأساس، وما إذا كان ما فُرض بالقوة أصبح الآن أساساً لقرار رئاسي، في مؤشر على انتقال الشرعية في اليمن من النص القانوني إلى موازين النفوذ والسيطرة الميدانية.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

ثغرة القرار الرئاسي.. لماذا استثني «ميناء المخا»؟

قرار المجلس الرئاسي رقم (11) لعام 2025، القاضي بإغلاق أربعة موانئ بحرية أوحى بتناقض سياسي. فبينما يهدف القرار ظاهرياً إلى ضبط الموارد ومنع التهرب الجمركي، أثار استثناء «ميناء المخا» تساؤلات واسعة حول الدوافع الحقيقية لهذا الاستثناء. حيث تجاوزت خطة الإصلاح الاقتصادي البعد المالي لتدخل في حسابات السياسة والنفوذ الإقليمي.

استهداف الموانئ الأربعة جاء بسبب مخالفتها للقوانين المنظمة للاستيراد والرقابة الجمركية وفقاً للقرار. لكن رغم أن ميناء «المخا» -الواقع تحت سيطرة قوات العميد «طارق صالح» عضو المجلس الرئاسي والمدعوم من الإمارات- يمارس أنشطة تجارية ويستقبل شحنات وقود وبضائع منذ منتصف عام 2024 دون إشراف كامل من وزارة النقل أو الجمارك، إلا أنه استُثني من قرار الإغلاق.

رأى اقتصاديون تحدثوا لبقش، مثل المحلل الاقتصادي أحمد الحمادي، أنّ استثناء ميناء المخا يرجع إلى اعتبارات النفوذ السياسي والأمني، وليس الاقتصادية، مشيراً إلى «ضغوط إماراتية»، حيث تعتبر أبوظبي الميناء مركزاً استراتيجياً لعملياتها البحرية على البحر الأحمر، ومعبراً رئيسياً لتدفق الأسلحة والمعدات العسكرية لقوات العميد طارق صالح.

ويُعد ميناء المخا مركزاً لوجستياً غير خاضع للسيادة والرقابة الرسمية، وإبقاؤه خارج الرقابة يعني استمرار تعدد مراكز الجباية وتدفق الإيرادات خارج الخزينة العامة، ما يقوّض أي إمكانية حقيقية لتحقيق الاستقرار المالي، وفقاً للحمادي.

ويتوقع البعض أن يؤدي استمرار استثناء ميناء المخا -مع إنفاذ استهداف الموانئ الأخرى- إلى نتائج سلبية على مستقبل الدولة، إذ ترسّخ السيطرة على ميناء المخا واقعاً لاقتصاد شبه مستقل، يُدار خارج الإشراف الحكومي، ويكرّس منطق الازدواج المالي والسياسي. ومن المرجح أن يشجع هذا التمييز قوى محلية أخرى على المطالبة بموانئ ومنافذ خاصة بها، مما سيؤدي إلى تفكك المنظومة الجمركية وفقدان الثقة بالسياسات المركزية.

تعز أيضاً.. اختطاف المحور للإيرادات

في سياق الحديث عن الإيرادات العامة ومحاولات استردادها حكومياً، أصدر رئيس وزراء حكومة عدن، في نوفمبر، توجيهات عاجلة للتحقيق في تجاوزات «محور تعز»، الجناح العسكري لحزب الإصلاح في تعز، والمتعلقة باستحواذ المحور على موارد الدولة السيادية.

بن بريك تلقى بلاغاً من مكتب ضرائب محافظة تعز عن استمرار جهات تابعة لمحور تعز في التحكم بموارد ضريبية سيادية. واعتبرت الحكومة ذلك «مخالفة واضحة للدستور والقوانين المالية» و«تحدياً مباشراً لقرارات القيادة الرئاسية والحكومة».

بناءً على ذلك، أصدر «بن بريك» توجيهات لوزارة الدفاع تضمنت عدة إجراءات مثل تشكيل لجنة تحقيق عاجلة وإحالة كافة المتسببين إلى الجهات الرقابية والقانونية المختصة، وإلزام قيادة محور تعز بوقف أي تدخل في موارد الدولة والالتزام بالقوانين دون استثناء، وإزالة نقاط الجبايات التابعة للمحور من الطرقات، بهدف إنهاء السيطرة غير القانونية على حركة التجارة والنقل.

لكن يبدو صعباً إلزام المحور برفع يده عن الإيرادات. فهذه الأزمة ليست وليدة اللحظة، بل مستمرة منذ سنوات، حيث تتهم الحكومة محور تعز بالاستيلاء على الإيرادات العامة، بما في ذلك الضرائب والرسوم الجمركية المحصلة عبر منافذ غير رسمية، بينما يتجاهل المحور التوجيهات رغم صدور توجيهات حكومية متكررة منذ عام 2022 بوقف هذه الممارسات. ويطالب المحور بتخصيص موازنة خاصة بمنتسبيه، قائلاً إن راتب الجندي -من جنوده الـ17 ألفاً- لا يتجاوز 100 ريال سعودي شهرياً.

ضرائب القات وحدها -التي يسيطر عليها محور تعز- بلغت 2 مليار و226 مليون ريال منذ 2024 حتى 27 مايو 2025. ورغم صدور توجيه رسمي من وزارة الدفاع -في أغسطس الماضي- بتوريد هذه المليارات، إلا أن المحور رفض وقال إنه يقوم بصرف الأموال على جنوده في الجبهات، بحجة أنه لا يتلقى دعماً من السلطات المركزية سوى 20% من المواد الغذائية والمحروقات التي تصل بشكل متقطع.

الجبايات غير القانونية فاقمت الفجوة المالية وعطلت قدرة الحكومة على إدارة الموارد. ويُنظر إلى استمرار تدخل محور تعز في الموارد الضريبية بأنه يقف وراء خلق حالة من «اقتصادٍ مُوازٍ» يحرم الدولة من مصادر تمويل رئيسية ويزيد من معاناة المواطنين والمؤسسات الحكومية.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

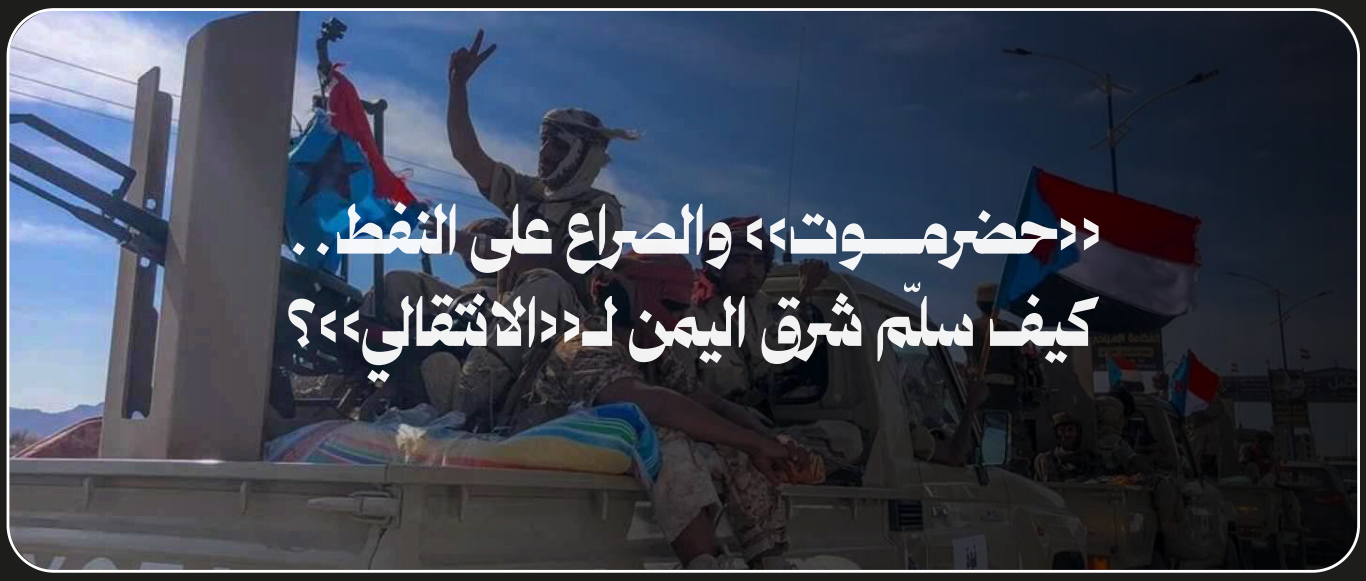

«حضرموت» والصراع على النفط.. كيف سلّم شرق اليمن لـ«الانتقالي»؟

محافظة «حضرموت» الأكبر والأكثر ثراءً بالنفط في اليمن، دخلت في نوفمبر منعطفاً خطيراً إثر توتر غير مسبوق وصراع معقد تداخلت فيه أجندات النفوذ العسكري والولاءات الإقليمية، والادعاء بالشرعية المحلية، ومساعي السيطرة على الثروة النفطية. واشتعل فتيل الصراع بعد أن كانت حضرموت بعيدةً نسبياً عن خط النار طوال فترة الحرب التي اندلعت في 2015.

تحوّلت التهديدات الكلامية وتحركات التحشيد إلى اشتباك مباشر على الأرض وصل إلى اقتحام حقول النفط، ما دفع شركة «بترومسيلة» إلى وقف عملياتها، مُعلنةً بذلك بدء المرحلة الأخطر للصراع.

الشرارة

بدأ التوتر مع خطاب وُصف بأنه «تحريضي وتهديدي» من صالح بن الشيخ أبوبكر، الملقب بـ«أبو علي الحضرمي»، قائد «قوات الدعم الأمني» التابعة للمجلس الانتقالي المدعوم من دولة الإمارات. هذا الخطاب استهدف بشكل مباشر «حلف قبائل حضرموت» وقياداته، وعلى رأسهم «عمرو بن حبريش» (وكيل أول محافظة حضرموت)، المدعومة تحرُّكاتُه من السعودية.

وتأسس «حلف قبائل حضرموت» ككيان قبلي عام 2013، وهو أحد أبرز القوى المعارضة للمجلس الانتقالي، ويسعى الحلف إلى تطبيق «الحكم الذاتي» باقتصاد مستقل وإدارة ذاتية وعَلَم خاص. وتتبع له قوة عسكرية في عدد من المديريات لا تخضع لوزارة الدفاع، ويعتمد خطاباً يركز على تمكين سكان حضرموت من إدارة شؤونهم المحلية بعيداً عن الوصاية المركزية.

أبو علي الحضرمي اتهم حلف قبائل حضرموت بقطع الطرق وتجارة المخدرات، وتوعَّد بالهجوم على قوات الحلف وقطع الإمدادات عنهم، معتبراً أن حضرموت مرتبطة بـ«دولة الجنوب العربي» وأن القوات المسلحة الجنوبية التابعة للانتقالي هي الوحيدة التي يجب أن تحفظ الأمن.

ردَّ رئيس حلف القبائل «بن حبريش» برفض التهديدات واعتبرها محاولة لـ«جرّ حضرموت إلى صراعات لا تخدم مصالحها». ثم أعلن الحلف عن تفويض كامل لـ«قوات حماية حضرموت» التابعة له، للتحرك ميدانياً ضد «القوات القادمة من خارج المحافظة». وأعلن بن حبريش عن تشكيل «مقاومة حضرمية» بهدف استهداف وإخراج «القوات غير الحضرمية» التي رأى أنها تتستر باسم «النخبة الحضرمية».

تصاعدت تحذيرات من المرجعيات القبلية، ودعت «هيئة الصلح والتحكيم» وكذلك «لجنة اعتصام أبناء المهرة» التحالف بقيادة السعودية للتدخل العاجل، وحذرت من أن ما يجري هو تحرك تقوده جهات خارجية تطمع بثروات حضرموت وموقعها الاستراتيجي. وذهبت وسائل إعلام دولية إلى أن ما يحدث هو صراع مبطن بين السعودية والإمارات في أرض يمنية.

المشهد كشف أن الصراع ارتكز على محورين أساسين، أولهما «النفط» وبسط النفوذ على هذه الثروة اليمنية السيادية، وثانيهما «القرار» (الإدارة الأمنية والعسكرية).

وظهرت «الثروة النفطية» كمحرك رئيس للتوترات. «مؤتمر حضرموت الجامع» حمّل المجلس الرئاسي كامل المسؤولية لعدم تنفيذ الالتزامات، أبرزها: اعتماد عائدات النفط الخام في الضبة والمسيلة لإنشاء كهرباء جديدة في حضرموت، واعتماد عوائد الموارد المحلية (المنافذ، الضرائب، رسوم الشركات) لتنمية المحافظة. وقد أدى فشل الحكومة في منح حضرموت حقها من مواردها إلى خلق غضب شعبي وقبلي واسع.

كما أن الصراع على القرار ومطالبة حلف قبائل حضرموت بـ«تسليم القرار الأمني والعسكري لأبناء المحافظة» هو جوهر الخلاف مع القوات التابعة للمجلس الانتقالي.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

اقتحام حقول النفط

انتقل الصراع من التهديد إلى الاشتباك المباشر على المنشآت الحيوية، مما أدى إلى تحولات سريعة ومقلقة، إذ تم «اقتحام حقول النفط»، وأعلن حلف قبائل حضرموت عن دخول «قوات حماية حضرموت» لمواقع حقول نفط المسيلة وشركاتها (قطاع 14) لـ«تأمينها»، واصفاً الخطوة بأنها «دفاع عن الثروات الوطنية» ضد أي تدخل خارجي.

المنطقة العسكرية الثانية (التابعة رسمياً للحكومة وتُقدَّم إعلامياً كتابعة للمجلس الانتقالي) أصدرت بياناً شديد اللهجة قالت فيه إن ما حدث «اعتداء» و«استهداف خطير» لمقدرات الشعب، وتوعدت بـ«الضرب بيد من حديد» ضد المعتدين.

أشار اقتصاديون، مثل الصحفي الاقتصادي «ماجد الداعري» رئيس تحرير صحيفة مراقبون برس، إلى انقسام داخل الجيش وداخل قيادة المنطقة العسكرية الثانية نفسها بين القائد اللواء «بارجاش» وقادة الألوية الذين أعلنوا خضوعهم لتوجيهات اللواء فرج البحسني عضو المجلس الرئاسي، الذي يتخذ خطاً مغايراً لحلف قبائل حضرموت. وحذّر البحسني من أن «حضرموت تمر بمرحلة هي الأخطر منذ عقود»، واتهم من يدفع نحو التصعيد بأنه يشعل الفتن ويتعامل مع المحافظة كـ«غنيمة»، وفتح الباب لـ«صراع بلا رابح».

كان لافتاً للأنظار صمت السعودية الذي وُصف بأنه «غير معتاد». واعتُبر هذا الصمت لصالح سيناريوهين: إما تمكين حلفائها التقليديين (كقوات حماية حضرموت وحلف قبائل حضرموت)، أو التخلص من الفصائل المتناحرة عبر «معركة إنهاك لقواتهما معاً».

إيقاف العمليات النفطية.. شركات النفط مركز الثقل

مع اشتداد خطورة الموقف، أعلنت شركة «بترومسيلة» إيقاف العمليات النفطية بشكل كامل، إذ أوقفت الإنتاج والتكرير في القطاعين (14) و(10)، وأوقفت إمدادات الغاز المخصصة لتشغيل محطات الكهرباء الغازية (مثل محطة وادي حضرموت 75 ميجاوات)، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية حول المنشآت، والتزاماً بقواعد السلامة المهنية وحماية الأرواح والمنشآت والبيئة من المخاطر المحتملة جراء الاشتباكات المسلحة التي امتدت إلى الحقول النفطية.

ومثّل توقف إنتاج النفط وتوليد الكهرباء جرس إنذار بأن الصراع خرج عن السيطرة، ويعني انقطاعات كهرباء واسعة وشللاً للخدمات الحيوية، مما يزيد الأعباء على المواطنين.

وانتهى نوفمبر دون تهدئة الموقف، وسط مراقبة إقليمية صامتة. ومع تحول التوتر إلى صراع عسكري مفتوح، أصبح قطاع الشركات النفطية في المسيلة هو مركز الثقل الذي يحدد مسار الصراع ونفوذ كل طرف.

السيطرة على حضرموت

في بدايات ديسمبر التالي، أعلن المجلس الانتقالي سيطرته الكاملة على مدينة سيئون، في وادي حضرموت، وشملت السيطرة مطار سيئون الدولي، القصر الجمهوري (دون مقاومة)، مقر قيادة المنطقة العسكرية الأولى، مجمع الدوائر الحكومية، ومعسكرات عسكرية رئيسية. بعدها أرسلت السعودية وفداً أمنياً رفيعاً برئاسة «محمد عبيد القحطاني» بغرض «احتواء التصعيد». واستقبل الوفدَ في مطار «الريان» المحافظُ الجديد «سالم الخنبشي» الذي عُيّن بدلاً من «مبخوت بن ماضي» خلال اندلاع الصراع في أواخر نوفمبر. وجاء تعيين الخنبشي (الذي كان محافظاً لحضرموت في السابق) كمحاولة لتقريب الأطراف وتهدئة الموقف.

وقال المجلس الانتقالي إن قوات «النخبة الحضرمية» تؤمّن مواقع حماية الشركات النفطية في هضبة حضرموت بعد السيطرة عليها. وبدوره قال عضو الرئاسي «فرج البحسني» إن ما حدث (سيطرة الانتقالي) أنهى «تمرد» حلف قبائل حضرموت بإرادة الدولة، ورأى أن هيبة المؤسسات لا تخضع للمساومات. ولجأ البحسني إلى تبرير تدخل الانتقالي بـ«مكافحة الإرهاب» (القاعدة وداعش)، بشكل عَكَس محاولة لصناعة شرعية للتدخل العسكري الخارج عن مؤسسات الدولة.

وسيطر الانتقالي على معسكر «عارين» في مديرية عرماء بمحافظة شبوة، الواقع في المنطقة الفاصلة بين محافظتي شبوة ومأرب، بعد أن كانت تتخذه القوات الحكومية التابعة للجيش والأمن معسكراً لها، وقال الانتقالي إن السيطرة على المعسكر ستساهم في تأمين خطوط الإمداد بين شبوة ووادي حضرموت.

الوفد السعودي أشرف على اتفاق بين حلف قبائل حضرموت والسلطة المحلية، وكشف حلف قبائل حضرموت أن بنود الاتفاق شملت وقف التصعيد، وانسحاب قوات الحلف لمحيط الشركات النفطية بمسافة (1 كم)، وعودة موظفي بترومسيلة، ودمج أفراد حماية حضرموت التابعة للحلف في قوات حماية الشركات النفطية تحت قيادة موحدة. لكن بعد عقد الاتفاق بساعات قليلة، انفجرت اشتباكات مباشرة، وقال الحلف إن قواته تعرضت لهجوم مفاجئ أثناء الانسحاب من قِبل «قوات عسكرية تابعة لجهات متعددة»، وحمّل الحلف المحافظ مسؤولية الخرق. أما قوات النخبة الحضرمية والمنطقة العسكرية الثانية فقالت إن قوات الحلف هاجمت مواقع النخبة، وتم صد الهجوم، وأعلنت السيطرة الكاملة على المواقع النفطية وتأمين الشركات.

وتمدّد الانتقالي نحو محافظة «المهرة» الحدودية مع سلطنة عمان، بعد أن تم تسليمها من قِبل القيادات العسكرية دون أي قتال. الانتقالي قال -فجر يوم الخميس 04 ديسمبر- إن قواته سيطرت على القصر الجمهوري بمدينة الغيضة، وكذلك ميناء نشطون، وجميع المواقع العسكرية والنقاط الأمنية.

وواصلت قوات الانتقالي تمددها حتى سيطرت على أبرز المناطق والمدن الحيوية والحقول النفطية بمحافظة حضرموت، وأبرز المدن التي سيطر عليها الانتقالي هي المكلا وسيئون والشحر وشبام، علاوة على مطاري الريان وسيئون، وميناء الضبة النفطي، ومنشآت شركة بترومسيلة.

مخطط التمدد شرقاً بـ«اتفاقات تسليم»

خلصت تقارير إلى أن المشهد الحضرمي يعبّر عن صراع محاور إقليمية على خاصرة اليمن النفطية، إذ إن الحاصل هو معركة نفوذ بين القوى المدعومة من الإمارات «الانتقالي» والقوى المدعومة من السعودية «حلف القبائل»، لفرض أمر واقع على الأرض يخدم أجندات إقليمية. وأشارت تحليلات إلى تفاهم ضمني محتمل بين الرياض وأبوظبي، حيث تسعى الأخيرة للهيمنة على السواحل والموانئ، بينما تسعى الرياض للحفاظ على نفوذها في الهضبة الداخلية والمعابر.

عبّر توسع الانتقالي -من السيطرة على حضرموت حتى المهرة من خلال «اتفاقات تسليم»- عن تنسيق إقليمي وداخلي، إذ انتقلت السيطرة على المنطقة الشرقية من اليمن، الغنية بالثروات والمطلة على ممرات ملاحية هامة، إلى المجلس الانتقالي في فترة وجيزة. ويشار إلى أن المهرة تتمتع بموقع جغرافي هام على بحر العرب وتمتلك منفذي «صرفيت» و«شِحن» الحدوديين مع عُمان. كما أن تقدُّم الانتقالي في شبوة بمناطق مثل القطن، وبسط النفوذ على مواقع عسكرية، يُكمل سيطرته على المحافظة الغنية بالنفط.

التحليلات تناولت هذه المستجدات بأنها تمثّل نهاية مفهوم الشرعية الموحدة في هذه المناطق. وفتحت سيطرة الانتقالي على المحافظات الشرقية الباب أمام مرحلة جديدة من الصراع وإعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي، وتترتب عليها عدة نتائج. ففي حضرموت والمهرة أقصي حزب الإصلاح، وتحوّل الصراع إلى تنافس بين المجلس الانتقالي والقوى المحلية. كما أن سيطرة الانتقالي على حقول بترومسيلة تمنحه ورقة ضغط اقتصادية للتحكم في موارد الدولة المركزية، ولا يُستبعد استخدامها في محاولاته لمشروع الانفصال.

سوق الصرافـــة والعملة الوطنيـــة

تحسّن الريال «شكلي» وبعيد عن الواقع و«التحويلات المالية» تنقذ اليمنيين

واصل الوضع المصـرفي والاقتصادي في اليمن خلال شـهر نوفمبر حالةَ التشـظي المؤسسي والاعتمـاد المفرط على الدعـم الخارجي، مع سـعي «بنك عـدن المركـزي» للحفاظ على اسـتقرار نقدي بالغ الهشاشـة. ورغم نجاح البنـك في تثبيـت نسـبي لسـعر الصـرف، مسـتفيداً من تدابير «لجنـة تنظيم وتمويل الاسـتيراد» وتنفيـذ تدخلات محـدودة في السـوق، إلا أن هذا الاستقرار لم يحقق ما كان منتظَراً.

ويبقى المشـهد المصرفي متبايناً بشكل صارخ بـين مناطق السـيطرة المختلفـة، ففي حين يسـعى بنك عـدن المركـزي إلى تعزيـز دوره كمركـز مـالي موحد، عـبر تعليمـات تنظيم وتمويـل الاسـتيراد، تتواصـل المعانـاة من التضخم وندرة السيولة، وسط انقسام نقدي -بـين صنعـاء وعـدن- لا تلوح نهايـةٌ له في الأفق.

أمـام المتغـيرات المصرفية، تلقّـى بنك عدن المركزي أول دفعة من الدعم السعودي البالغ 368 مليـون دولار، وبلـغ المبلـغ الجزئي 90 مليون دولار، لكن البطء الكبير في ضخ الدعم أثار تسـاؤلات حـول ربط المانحـين للدعم بالإصلاحـات، وأكـد أن الاسـتقرار النقدي يظل مرهوناً بالتدفقات الخارجية واسـتمرارية الدعم الإقليمي الذي يُنظر إليه كوسـيلة حاسـمة لتمويل العجـز الحكومي وسد فجوة الرواتب المتأخرة.

لغز الدعم المقطّر.. لماذا تبخل السعودية على الحكومة؟

ذهبـت تنـاولات «بقش» في نوفمـبر إلى أن التأخر، أو التريُّث السـعودي يعكس تحولاً في آليات التعامل مـع الملف الاقتصادي اليمني، وأن هذا «التريُّث» ليس إجرائياً فقط، بل قد يكون وسيلة ضغط مؤثرة.

هـذا البـطء، أو «التقطـير» المـالي، يطرح تسـاؤلات حول ما إذا كانت السعودية تعيد تقييم آليات الدعم أو إعـادة جدولة الحزمة الماليـة، وتشـترط مزيداً مـن الإصلاحات الإضافيـة قبل ضـخ بقية المبلغ المشـروط. وثمـة اعتبـارات سياسـية خاصـة وسـط تقلبـات المشـهد الإقليمي وتطـورات الملف اليمـني، ما قـد يجعـل الدعم المالي وسـيلة لضبـط إيقـاع الأداء الحكـومي وضمـان الامتثال لمتطلبات محددة.

واستمرار هذا البطء في وصول بقية الدفعات يضع حكومة عدن أمـام خيارات صعبة ذات تداعيات خطيرة على الاقتصـاد الكلي، منها تفاقم العجز المالي والمزيد من تأخير الرواتب، واضطـرار الحكومة إلى خيـارات مدمرة مثل زيادة الاقتراض الداخلي أو خلق سـيولة غير مغطّاة، ما يفاقم حالة كارثية من التضخم.

ورغـم أن ضـخ 90 مليـون دولار يُنظر إليه رسـمياً كـ«خطـوة إيجابيـة»، إلا أن غيـاب جدول واضح لباقي الدفعات يجعل مسـتقبل الدعم غامضـاً، ويزيد من هشاشـة الوضع الاقتصادي.

ويبدو أن الفجوة بين الإعلان السـعودي عن الدعم (في 20 سـبتمبر) وبين «التقطير» في صرف الدفعات، تؤكـد أن الدعم أصبح أداة سـيادية تسـتخدمها الرياض لفرض رقابة صارمة علـى الأداء الحكومي وضمان الالتزام بمسـار إصـلاحي أو سـياسي محـدد، تاركةً حكومـة عدن في حالـة من الاعتمـاد المفرط والهشاشة المالية المستمرة.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

مفارقة تحسّن الريال شكلياً

بينما أبدت المؤشرات النقدية تحسناً نسبياً في سعر صرف الريال، بنسبة 43%، ظلّ هذا التحسن بلا أي انعكاس فعلي على واقع المواطن المعيشي، حيث بقيت أسعار السلع الأساسية عند مستويات مرتفعة، في تناقضٍ كشف عن خلل عميق ومزمن في بنية السوق ووضع علامات استفهام حول فعالية الإدارة الاقتصادية.

مكتب وزارة الإعلام في عدن أشار إلى أن التحسن في سعر الصرف ظل «مجرد رقم يتداوله الصرافون وشاشات التطبيقات»، بينما استمرت المعيشة في الانحدار. وبدوره، أكد المحلل الاقتصادي محمد المسبحي، أن الخلل يكمن في غياب أدوات الدولة الرقابية وعدم وجود سياسات تربط الأسعار بسعر الصرف الحقيقي. وتساءل: «الدولة التي تدّعي الشرعية عاجزة عن ربط سعر قطمة رز أو علبة دواء بسعر الدولار، فكيف لها أن تدير البلاد؟».

غياب أدوات الرقابة فتح الباب على مصراعيه أمام التجار لتحديد الأسعار بناءً على أهوائهم في كثير من الحالات، مما جعل المواطن عرضة لتقلبات السوق دون حماية.

هناك مجموعة من العوامل الهيكلية والمؤسسية تقف وراء هذا الانفصال بين المؤشر النقدي والواقع المعيشي، منها غياب الرقابة الحكومية الفاعلة، واحتكار الرساميل التجارية إذ تتحكم الشركات والمستوردون الكبار باحتكار سلع أساسية ويحددون أسعارها وفقاً لأولوياتهم الربحية القصوى، إضافةً إلى التسعير على أساس أسوأ الاحتمالات، حيث يواصل التجار تسعير بضائعهم بناءً على أسوأ سعر صرف ممكن (أي أعلى سعر وصلت إليه العملة الأجنبية)، حتى لو تحسنت العملة لاحقاً، لضمان هامش ربح كبير عند أي انهيار محتمل قادم.

هذه الفجوة تضرب مباشرةً ثقة الناس بأي إصلاحات حكومية، وتطرح أسئلة جدية حول القدرة الحكومية على ضبط السوق. فجوهر الإصلاحات النقدية هو تخفيف الأعباء المعيشية على المواطنين، وعدم تحقيق هذا الهدف يحوّل الإصلاحات إلى حركة دائرية، حيث تتحسن المؤشرات على الورق، لكن دون أي أثر ملموس في حياة الناس.

شريان حياة مهدد: التحويلات المالية أكسجين خارجي لليمن

كشف تقرير صادر عن اتحاد النقد اليمني (CCY) أن التحويلات المالية تمثل أكثر من 38% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وهذا المستوى المرتفع يضع اليمن في المرتبة الثالثة عالمياً من حيث الاعتماد على التحويلات (بعد طاجيكستان وتونغا)، مؤكداً أن هذا الشريان المالي هو الركيزة الاقتصادية شبه الوحيدة وسط انهيار شامل لمصادر الدخل الأخرى.

الأرقام أظهرت حجم التحوّل الهيكلي غير المخطط له الذي مر به الاقتصاد اليمني منذ عام 2015، إذ قدّرت الدراسة أن تدفقات التحويلات المالية الرسمية وغير الرسمية تتجاوز 7.4 مليارات دولار في عام 2024، وهو ما يعادل 38% من الناتج المحلي الإجمالي، أكثر من ثلث اقتصاد لليمن.

وكان النفط سابقاً هو المصدر الأول للعملة الصعبة، لكن انهيار صادراته تحت وطأة الحرب والعقوبات وحظر سلطة صنعاء، جعل التحويلات المالية تتصدر المشهد كمصدر رئيسي للدخل.

واعتمدت الدراسة على منهجية شاملة (شملت بيانات متتبع تحويلات CCY، مقابلات مع مزودي خدمات مالية، تحليل ميزان المدفوعات، ومراجعة مصفوفات تتبع النزوح) لكشف تعقيدات حركة الأموال.

ومن هذه التعقيدات أن حركة التحويلات تتأثر بالتقلبات الموسمية والأعياد الدينية وأنماط العمل في دول الخليج، حيث يتركز معظم المغتربين اليمنيين. كما أن هناك تحويلات داخلية كبيرة من مناطق حكومة عدن إلى مناطق حكومة صنعاء، بسبب وجود عمال نازحين يعيلون أسرهم المتروكة في المناطق الأخرى.

وتتنامى شبكات الصرافة إذ تُدار تحويلات ضخمة عبر قنوات رسمية وغير رسمية، وهو ما يقوّي شبكات الصرافة على حساب القطاع المصرفي الرسمي، ويعزز توسع اقتصاد غير خاضع للرقابة الرسمية الكاملة.

والاعتماد على التحويلات بات ضرورة وجودية للأسر اليمنية، وتهديده يعني كارثة إنسانية واسعة النطاق، حيث تحذر الدراسة من أن هذا الشريان مهدد بعدة عوامل، أبرزها تصنيف الولايات المتحدة للحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية، وفرض العقوبات المصرفية على البنوك في صنعاء، وتصاعد الحرب الاقتصادية بين السلطات اليمنية.

وقدّر التقرير أن 18.1 مليون شخص سيواجهون انعداماً حاداً في الأمن الغذائي حتى أوائل 2026، وبينما يتصاعد الاحتياج الغذائي، تصبح التحويلات المالية هي الغطاء المالي الرئيسي لتوفير العملة الصعبة اللازمة للاستيراد التجاري. وأي هزة في هذا القطاع ستدفع الأسر إلى آليات التكيف السلبية، مثل بيع الأصول، وتخفيض وجبات الطعام، وإخراج الأطفال من المدارس، مما يزيد من هشاشة المجتمع لسنوات طويلة.

وبالنظر في إفادات التقرير، أصبحت التحويلات المالية صمام أمان متعدد الأبعاد يمنع الانهيار الكامل لليمن، لكن الاعتماد على التحويلات يكرّس اقتصاداً معتمداً على الاستهلاك بدل الإنتاج. هذا الوضع يعزز تراجع مساهمة القطاعات التقليدية كالزراعة والصناعة، ويضعف قدرة الدولة على خلق وظائف داخلية، مما يغذي دائرة الهجرة الاقتصادية والاعتماد المفرط على الخارج.

كما تشكل التحويلات داعماً لاستقرار الريال اليمني، ما يعني أن انخفاضها يهدد بتراجع المعروض من العملة الصعبة، وبالتالي انتكاسة سعر الصرف وارتفاع كارثي لأسعار الغذاء في بلد يستورد معظم غذائه.

معدلات أسعار صرف الريال اليمني وأسعار الذهب المحلية خلال شهر نوفمبر 2025

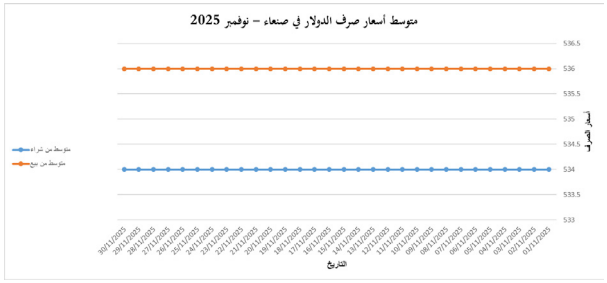

متوسط البيع 536 ريال | متوسط الشراء 534 ريال

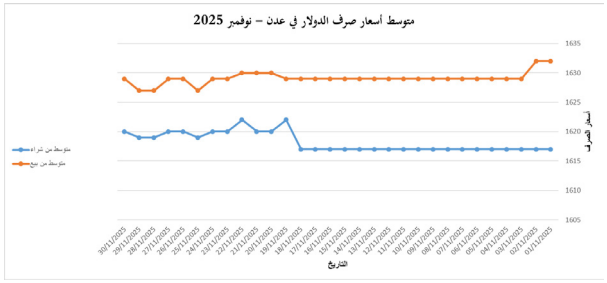

متوسط البيع 1629 ريال | متوسط الشراء 1618 ريال

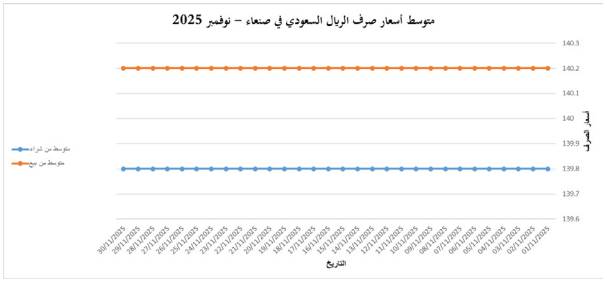

متوسط البيع 140.2 ريال | متوسط الشراء 139.8 ريال

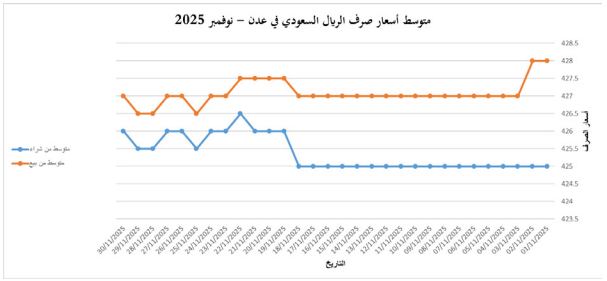

متوسط البيع 427.1 ريال | متوسط الشراء 425.4 ريال

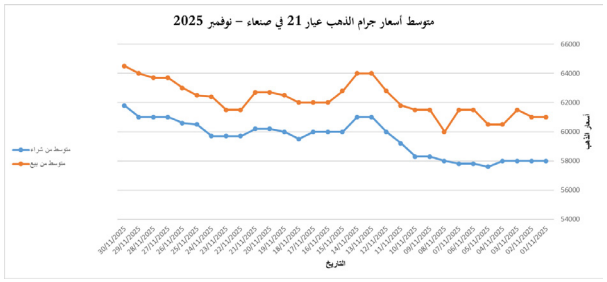

متوسط البيع 62,220 ريال | متوسط الشراء 59,530 ريال

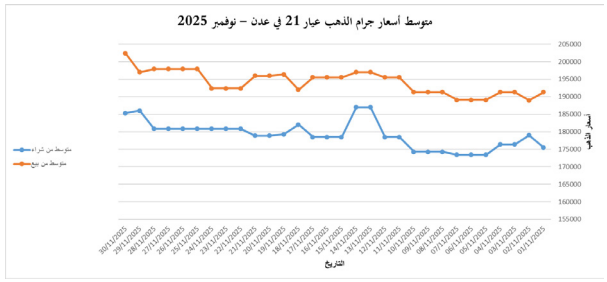

متوسط البيع 194,140 ريال | متوسط الشراء 179,100 ريال

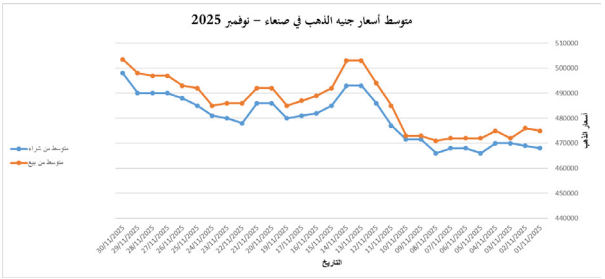

متوسط البيع 485,880 ريال | متوسط الشراء 479,890 ريال

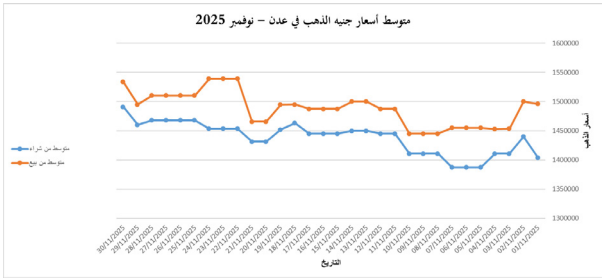

متوسط البيع 1,488,265 ريال | متوسط الشراء 1,438,230 ريال

الاقتصاد والوضع الإنساني

نصف اليمن «جائع».. وطرق النقل ضائعة بين «الجباية» و«الموت»

دخل اليمن مرحلة من الانهيار الإنساني الواسع، وفق ما كشفته بيانات «الأمم المتحدة» في نوفمبر. حيث يتجه أكثر من «نصف السكان» نحو مستويات من الجوع الحاد، ليوضع اليمن في المرتبة الثالثة عالمياً من حيث انعدام الأمن الغذائي.

وأصبحت الأزمة الغذائية في اليمن هيكلية ووجودية، إذ يُتوقع -في المستويات الحرجة- أن يواجه 18.1 مليون شخص (52% من السكان تقريباً) مستويات الأزمة أو أسوأ (IPC3+) خلال الفترة من سبتمبر 2025 حتى مايو 2026. ومن هؤلاء، يقع 5.5 مليون شخص في مرحلة الطوارئ (IPC4)، و41 ألف شخص في المرحلة الكارثية (IPC5)، وهو المستوى الأخطر.

وتتجاوز تبعات الأزمة خطوط السيطرة، فمناطق «حكومة صنعاء» يتأثر بها نحو 12.8 مليون شخص، وتسجل محافظات مثل حجة، الحديدة، وتعز نتائج طارئة. وتبرز مديريات مثل عبس وكشر والأشاح والزهرة كأكثر خطورة. وفي مناطق «حكومة عدن» يسجل نحو 5.38 مليون شخص مستويات مماثلة من الجوع الحاد، ومن المتوقع أن تكون النتائج واسعة النطاق ضمن مرحلة الأزمة (IPC3). وتبرز مأرب (61%)، الجوف وحجة (59%)، وعمران (58%) بين أكثر المناطق تضرراً من حيث النسبة.

عوامل الأزمة

العوامل التي تدفع الأزمة متعددة، وتتفاقم من دون أي مؤشرات على انفراج قريب، وتحد من قدرة الأسر على التأقلم. فهناك القيود الاقتصادية والعملة، إذ ارتفعت أسعار السلع الأساسية في مناطق حكومة صنعاء بنحو 138% فوق السعر العالمي، وفي مناطق حكومة عدن بلغت الفجوة 115% (ثاني أعلى مستوى منذ يناير 2024). وسجلت واردات الوقود أدنى مستوى منذ عام في الجبهتين، مما يرفع تكاليف النقل والإنتاج. وتشهد جزيرة «سقطرى» أعلى ارتفاع في أسعار الوقود منذ عام 2022 بسبب احتكار الشركات المستوردة «الإماراتية».

وتشير البيانات المنشورة لدى بوابة «ريليف ويب» الأممية، إلى تباين الواردات، حيث تراجعت واردات الغذاء عبر موانئ البحر الأحمر الخاضعة لحكومة صنعاء بنسبة 44%، بينما ارتفعت في الموانئ الجنوبية بنسبة 121%. كما أن تأخيرات رواتب الموظفين الحكوميين في عدن من بين العوامل.

يُضاف إلى ذلك تراجع المساعدات الإنسانية، فلا يُتوقع وصول أي مساعدات غذائية إنسانية إلى مناطق حكومة صنعاء بسبب تعليق «برنامج الأغذية العالمي» لعملياته. أما في مناطق حكومة عدن، فمن المرجح وصول المساعدات الغذائية إلى 3.4 ملايين شخص أو أقل، وهي أرقام منخفضة جداً مقارنة بالاحتياج المقدر بين 13 و14 مليون شخص.

وصلت الأسر اليمنية إلى مستويات غير مسبوقة من الضعف وفقدان القدرة على امتصاص الصدمات، إذ عجزت 61% من الأسر عن تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية في سبتمبر 2025، ولجأت 42% من الأسر إلى إجراءات قاسية مثل تقليل حجم الحصص الغذائية وتقليل عدد الوجبات، وفي حالات أخرى تفضيل الأطفال على حساب البالغين.

ويعاني 63% من النازحين من عدم كفاية الغذاء، مع مستويات مرتفعة من سوء التغذية بين الأطفال في المخيمات، إذ يكتفي معظمهم بتقديم غذاء ينتمي إلى مجموعة أو مجموعتين فقط من أصل ثماني مجموعات ضرورية للنمو السليم.

ويواجه اليمن أزمة متعددة الأبعاد، تتقاطع فيها الصعوبات الاقتصادية مع العوائق الأمنية والإنسانية، مما يخلق دائرة مغلقة من التدهور يصعب كسرها. وبنفس الوقت يؤدي التداخل بين تراجع واردات الغذاء والوقود، واتساع فجوة الأسعار، وانتشار الأمراض، إلى تقويض مناعة الأسر وقدرتها على البقاء.

بيانات الأمم المتحدة تشير إلى أن الوضع في اليمن يتطلب اليوم خطة إنقاذ شاملة وفورية، تبدأ بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الأكثر تضرراً وكسر القيود المفروضة على العمل الإنساني، مع تقديم دعم مباشر لواردات الغذاء والوقود لتقليص فجوة الأسعار، ودعم برامج سبل العيش لتقليل الاعتماد الكامل على الإغاثة.

الاقتصاد والوضع الإنساني

«مطار صنعاء» مشروط بـ«تصدير النفط»

أجرى مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن «هانس غروندبرغ» الشهر الماضي، تحركات لبحث أزمة قطاع النقل الجوي في اليمن وإغلاق مطار صنعاء الدولي الذي يخدم أكثر من 70% من سكان البلاد، والذي أُعلن عن توقيف رحلاته في نهاية مايو 2025 بعد غارات إسرائيلية استهدفت ودمرت طائرات اليمنية، وهو ما اعتبرته إدارة المطار استهدافاً متعمداً وممنهجاً بهدف شل حركة الملاحة الجوية بالكامل وعزل اليمنيين عن العالم.

وزارة النقل في عدن بحثت مع المستشار الاقتصادي لمكتب المبعوث «رديدك جان أو متزجت» حركة الملاحة الجوية والنقل البحري والبري. وقالت مصادر إعلامية إن وفد المبعوث ركّز على حلول لإعادة تشغيل المطار بشكل آمن، ومن المقترحات إعادة تشغيل الرحلات الدولية من صنعاء بشكل آمن مع وضع ضوابط لضمان سلامة الملاحة، وربط تشغيل مطار صنعاء بحل أزمة تصدير النفط والغاز وتجميد الأموال المحتجزة لشركة طيران اليمنية التي بلغت نحو 170 مليون دولار في بنك صنعاء المركزي كما هو متداول.

المستشار الاقتصادي في الرئاسة، فارس النجار، قال إنه تم إعطاء الفرصة للمبعوث الأممي، ولكن من دون توقف مسارات الإصلاحات الاقتصادية الحكومية وإجراءات بنك عدن المركزي وقرارات لجنة تنظيم وتمويل الواردات. وأشار إلى أن حكومة عدن تعتزم المحافظة على مسار إجراءاتها الأخيرة، ودعا الأمم المتحدة إلى إلزام حكومة صنعاء بخارطة الطريق.

واتهمت وزارة الخارجية بصنعاء المبعوث الأممي بالتنصل عن مسؤولياته في الملف الإنساني الخاص بسفر الحالات المرضية الحرجة للخارج، وطالبت بإيجاد حلول تسهم في إنهاء المعاناة الشديدة للمرضى في الداخل والعالقين في الخارج.

رأى محللون أن ربط ملف تشغيل مطار صنعاء الدولي بملفات اقتصادية أخرى، مثل إعادة تصدير النفط، يجعل حل مشكلة الرحلات قضية أكثر تعقيداً وتشابكاً وربما تحتاج إلى الكثير من الوقت، بينما يأمل المواطنون في التوصل إلى تفاهمات جادة بخصوص توسيع الرحلات وإطلاقها نحو أكثر من جهة، بدلاً من الاقتصار على الرحلة الوحيدة على خط صنعاء – عمّان.

وبينما يمثل تعطيل مطار صنعاء ضغطاً مباشراً على حياة ملايين اليمنيين، أظهرت التحركات أن ملف المطار نُقل من قضيته الإنسانية والفنية إلى صفقة اقتصادية سياسية أكبر تتضمن عائدات النفط وأزمة الأموال المحتجزة.

الجبايات ترهق خطوط الشحن في اليمن

مع الانقسام السياسي والاقتصادي في اليمن، تمر البلاد بأزمة شحن ونقل معقدة تحولت فيها رحلة البضائع إلى مشقة تُكبّد التجار خسائر بعشرات الملايين من الدولارات سنوياً، ويتحمل المستهلك النهائي كامل تكلفتها. لا تقتصر الأزمة على التعقيدات الإدارية، بل تشمل الجبايات المتعددة وتهالك البنية التحتية، مما يهدد الأمن الغذائي ويزيد من وتيرة الاحتكار في السوق.

المصرفي علي أحمد التويتي نشر في نوفمبر عن الأعباء الإضافية الناتجة عن التعقيدات المحلية، وقال إنها تضاعف تكلفة النقل والشحن بشكل غير مسبوق، رغم أن تكلفة التأمين على الملاحة إلى الموانئ اليمنية مرتفعة أصلاً.

في المنافذ الحدودية، مثل منفذ شحن، تُحتجز القاطرات لمدة قد تتجاوز الشهر لإجراءات الجمرك، وتُدفع خلالها رسوم وغرامات باهظة. ثم تسلك البضائع طرقاً مليئة بنقاط التفتيش التي تفرض بدورها جبايات تُحصَّل عند كل نقطة مرور. وفي مناطق «حكومة صنعاء» تبدأ دورة جديدة من الضرائب والفحوصات والقيود التنظيمية التي تُجمد البضائع لشهور إضافية.

وفي محافظة «ذمار» يُجبَر التجار على دفع ضمانات للجودة والمقاييس، وقد تمتد فترة الفحص لأشهر، ما يؤدي إلى تجميد الأموال وتآكل البضائع. ووصف التويتي رحلة البضائع بأنها قد تمتد إلى «عام من الانتظار».

وتزيد الطرق اليمنية المتهالكة من تفاقم الكارثة، رغم الرسوم التي تُفرض على النقل باسم «التحسين»، فرسوم التحسين تدفعها القاطرات بما يتراوح بين 200 إلى 350 ألف ريال للحملة الواحدة، لكنها تمر عبر طرق مدمرة مليئة بالحفر والمنعطفات الخطرة.

وتجري تحذيرات من أن القاطرات قد تنقلب في النقيل المكسر وتتلف البضاعة كاملة، أما الشاحنات الناجية فتواجه تلف الإطارات وقطع الغيار بسبب رداءة الطرق.

والأثر الاقتصادي هو أن كافة الأعباء التي يتحملها التاجر (التأخير، الجبايات، التلف، الغرامات) تُنقل إلى المواطن في النهاية، لتُفاقم الأزمة المعيشية، فأسعار السلع -وفق تقديرات غير رسمية- ترتفع بنسبة لا تقل عن 50% قبل أن تصل إلى المستهلك النهائي، نتيجة تراكم هذه التكاليف.

وأدت أزمة الشحن إلى دفع التجار إلى مضاعفة رؤوس أموالهم أربع مرات لتغطية الدورة التجارية الواحدة، وهو ما لا يتاح إلا لقلة من كبار التجار، مما يخلق حالة احتكار غير معلنة ويدفع صغار التجار إلى الانسحاب والإفلاس.

كما يؤدي طول مدة الشحن والتخزين وظروف التخزين الرديئة إلى تلف كثير من السلع، خصوصاً المواد الغذائية والأدوية، ويضر بالقطاع الصناعي نتيجة تأخر وصول المواد الخام.

في غضون أزمة الجبايات والطرق هذه، شهد نوفمبر إضرابات للسائقين اليمنيين في عدة مناطق. في «سيئون» بحضرموت، دخل سائقو الشاحنات العاملة على الخط الدولي الرابط بين سلطنة عمان واليمن احتجاجاً مفتوحاً على فرض مبالغ مالية غير قانونية من قِبل نقطة أمنية، بلغت 150 ألف ريال على كل شاحنة.

أكد السائقون أن هذا الإجراء يتكرر رغم أن بضائعهم خضعت للإجراءات الجمركية كاملة في منفذ شحن الحدودي وسددوا الرسوم بنسبة 100% وفق الإجراءات الرسمية.

وباتت المنافذ البرية والبحرية تُوصَف بأنها تحولت إلى «جزر مالية مستقلة» تجبي الأموال دون توريدها إلى الخزينة العامة، مما يعزز الفساد المنظم ويفقد الدولة القدرة على التخطيط الاقتصادي.

أزمة الشحن في اليمن هي صورة مصغرة ومكثفة للأزمة الاقتصادية والسياسية الشاملة، فغياب التنسيق بين السلطات المتعددة، وتفشي الفساد، وتدهور البنية التحتية، جميعها عوامل حولت التجارة إلى مغامرة خاسرة، وألقت بظلالها الثقيلة على حياة المواطن، في حين لم تعد الحلول الترقيعية مُجدية، إذ لا يمكن للحلول الترقيعية أن تعالج المشكلة دون إصلاح شامل لمنظومة النقل والتجارة وتوحيد الإجراءات الجمركية والضريبية، وتحسين الطرق والمنافذ، وإعادة الاعتبار لهيبة الدولة ككل كأولوية قصوى.

الاقتصاد والوضـــع الإنسانـــي

طرق السفر.. حكاية أخرى من المأساة

وفي ملف غير بعيد عن موضوع شحن البضائع في اليمـن، برزت قضيـة صعوبة واقـع الطرق والسـفر والتنقـل بالأسـاس، كأزمـة وطنية وإنسـانية عميقة، حيث تحولت شـبكة النقل الـبري إلى «مقابـر مفتوحـة» تحصـد مئات الأرواح سـنوياً، نتيجة لتراكم عوامل الإهمال المؤسـسي، وتدهور البنية التحتية، وتداعيات الحرب المستمرة. وباتت الطرق اليمنية في حالة من الموت السـريري الذي يهدد العابرين في أي لحظة.

كعنوان صارخ يدل على الكارثة، وقعت مأساة «نقيل العرقوب» بمحافظة «أبين» في نوفمبر الماضي. اصطدمـت حافلة نقل جماعي تابعة لشـركة صقر الحجاز، قادمة من السـعودية، وتقـل نحو 42 راكبـاً، بمركبة صغـيرة من نوع فوكسي، على طريـق جبلي وعـر. وتجاوز عدد الضحايا ثلاثين شـخصاً، وامتـدت النيران في الحافلة لأكثر من 4 ساعات، وعجز الركاب عن النجاة بسـبب انغلاق الباب الرئيسي للحافلة، في حادثـةٍ وُصفت بأنها الأشـد مأسـاوية منذ مطلع 2025.

يُشـير مرصد «بُقـش» إلى أن طريق العرقوب من أخطر الطرق الجبلية في اليمن، وجاءت هذه الحادثة لتؤكـد أن رداءة البنية التحتية وغياب التدخـل الحكـومي الفاعل يُحـوّلان الطرق إلى «طـرق قاتلـة بصمـت». وتتجاوز المشـكلة أخطاء السائقين لتُلامس جوهر الإهمال المؤسـسي وتـآكل الدولة، حيـث تتضافر عدة عوامل، أبرزهـا «تهالك البنية التحتية وغياب الصيانـة»، فالطـرق متشـققة ومهترئة ولم تعـرف الصيانة منـذ عقود، في حـين توقفت مشـاريع البنيـة التحتية وتحولـت ميزانيات الصيانة إلى نفقات عسكرية أو إدارية.

وثمـة عوامـل طبيعيـة لتـآكل الطـرق، مثل السيول والزحف الترابي والانهيارات الصخرية، دونما تدخـل حكومي. كما تتحمل السـلطات الحكومية مسؤولية انعدام اللوحات الإرشادية والإنارة على الطرق الحيوية، وضعف الرقابات الفنية للمركبات، واستمرار استيراد الحافلات والسـيارات المسـتعملة التي تفتقر إلى شروط السلامة، وضعف جاهزية فرق الإنقاذ والدفاع المدني، وغيـاب فرق الطوارئ في الطرق الحيوية أو حتى الطرق التي تشـكّل خطـراً محتملاً على حياة المسافرين.

الحادثـة المأسـاوية أثـارت ضجة شـعبية واسـعة، وردّت هيئـة تنظيم شـؤون النقل في عدن بـأن الحافلـة «صقـر الحجـاز» كانت مرخصة وتستوفي معايير السـلامة، وأرجعت الهيئة الكارثة والكـوارث المماثلة إلى «القضاء والقدر»، لكن هذا الرد أثار استياءً عارماً، حيث رآه الكثيرون غطاءً للإهمال والفسـاد وضعف الدولة.

أما رئيـس المجلـس الرئاسي، رشـاد العليمي، فاكتفـى بإصدار بيـان تعزيـة، ووجّه بصرف مساعدات لأسر الضحايا (لم تُعرف قيمتها) وصـرف مبالـغ لصيانـة الطريـق «نقيـل العرقـوب»، دون الإفصـاح عـن مخصَّـص الصيانـة، ولـم يتـم الإعـلان بعدهـا عن أي مسـتجدات بشـأن هذه الصيانة وما إذا كانت السلطات الحكومية قد بدأت بها أم لا. وانتقد النشـطاء بيـان العليـمي قائلـين إن مثل هذه البيانـات تتكـرر عقب كل مأسـاة ثـم تُطوى الملفات حتى حدوث الكارثة التالية.

لا تقتصـر تداعيـات الحوادث على الخسـائر البشرية المباشـرة فحسـب، بل تمتد لتشمل الخسـائر الاقتصاديـة بمليـارات الريـالات سنوياً، وتشـمل فقدان الأيدي العاملة، وتلف المركبـات والبضائـع، وتكاليـف العـلاج والإسـعاف. كما أن الطرق المنهـارة تتحول إلى عائق أمام الخدمات الأساسـية مثـل التعليم والصحة، ما يمنع وصول سـيارات الإسـعاف ونقل المرضى والحوامل إلى المستشفيات.

ويخلـص مرصـد «بقـش» إلى أن المعضلة لا تكمـن في نقص المـوارد بـل في غيـاب الإرادة السياسية الجادة، وانعدام المساءلة. ويتطلب إنقاذ الأرواح خطة وطنية لإعادة تأهيل الطرق وشـبكات النقل، ووضع معايير سلامة صارمة وتفعيل الرقابة، والمساءلة الفورية عن الإهمال بـدلاً مـن تعليـق كل المآسي على «مشـجب القـدر» إن جاز التعبير. وحـتى يتم ذلك، تبقى الطـرق في اليمن دائـرة حول الحلقـة الكارثية المفرغة، وتضع علامة استفهام كبيرة: من ينقذ اليمنيين من الإهمال القاتل والموت بصمت؟

أبرز أحداث وتطـــورات الاقتصاد العربي

السودان.. منجم الثروة الذي طحنته الحرب

منـذ اندلاع الحـرب السـودانية في منتصـف أبريل 2023، تعـرّض اقتصاد السـودان ذو الثروات الهائلة لصدمـات كارثيـة دمَّـرت الإنسـان والأرض والبنى التحتيـة والقطاعات الحيويـة والزراعـة والصناعة والتجـارة والبيئـة المصرفية، لتدخل البـلاد في مرحلة انهيار شـامل ومأسـاوي، على الصعيدين الاقتصادي والإنسـاني، وتتجسّـد المأسـاة في أن كل الدمار الذي يشهده السودان يتم بموارد الدولة التي يتم تدميرها.

التقديرات تشـير إلى أن خسائر السـودان الاقتصادية هـذا العام تتجـاوز 600 مليـار دولار، وقـد تصل إلى تريليـون دولار، مع خروج ما لا يقل عن 70% من قطاع الخدمات عن الخدمة، وتوقـف عجلة الإنتاج وتراجع الإيرادات الحكومية بنسبة تفوق 70%.

وخلال الحرب المروّعة، أصبح التنافس على السيطرة على المـوارد الطبيعية، وعلى رأسـها الذهب، المحرك الأساسي لاستمرار القتال وتمويل الأطراف المتحاربة. وتعتمـد قـوات الدعم السـريع بشـكل خـاص على شبكات واسعة ومعقدة للسيطرة على مناجم الذهب المربحة، وتسـتخدم عائـدات تجارة وتهريـب الذهب لتسـليح نفسـها وتمويـل عملياتهـا العسـكرية. في المقابل، يسيطر الجيش على الموارد الوطنية الرسمية، بما في ذلـك الأصول الاقتصادية التابعة للمؤسسـات العسـكرية، والإيرادات النفطية والزراعيـة المتبقية. وهـذا التنافس على الثروة لم يدمر الاقتصاد الرسـمي فحسـب، بل عمّق أيضاً مـن أزمة السـيولة النقدية والعملـة الوطنية الـتي فقدت جزءاً كبـيراً من قيمتها الشرائية، ما يدفع الملايين نحو حافة المجاعة.

أبرز المؤشرات الاقتصادية لانهيار الاقتصاد السوداني (2025) وفق البيانات التي جمعها مرصد «بقش»	
الخسائر الاقتصادية للحرب	600 مليار دولار
الناتج المحلي الإجمالي	33 مليار دولار (انكماش بأكثر من 50% عن 2022)
معدل الفقر	70% من السكان (مقارنة بـ61% في 2022)
الخسائر المباشرة في قطاعات الإنتاج	90+ مليار دولار
سعر الصـــرف	3700 جنيه سوداني للدولار (مقارنة بـ600 جنيه قبل الحرب)
تعطل الخدمات	70%
تعطل المصانع	60%
معدل البطالة	45%
الوظائف المفقودة	4.6 ملايين وظيفة
تراجع دخول الأسر	42%

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

خلفية مختصرة للحرب

في الخامس عشر من أبريل 2023، اندلعت الحرب الحالية في السودان، كصراع عنيف ومباشر بين مؤسستين عسكريتين رئيستين، هما القوات المسلحة السودانية (الجيش) بقيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو، الملقب بـ«حميدتي». الحرب الدموية شهدت مذابح مروّعة واسعة راح ضحيتها حتى الآن أكثر من 150 ألف قتيل منذ اندلاع الحرب، مع نزوح أكثر من 12 مليون سوداني.

تعود جذور الصراع إلى سنوات من الحكم العسكري والهشاشة السياسية، وتصاعدت حدّته بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق «عمر البشير» في 2019، حتى اشتعل فتيل الصراع الأخير نتيجة لخلافات حول «دمج» قوات «الدعم السريع» (المدعومة من الإمارات) في الجيش النظامي والإشراف المدني على المؤسسة العسكرية.

وبالأساس يمكن القول إن السودان ورث عن فترة الاستعمار نظاماً اقتصادياً يعتمد على استخراج الموارد، مما أفاد النخب على حساب المجموعات المهمشة، واستُخدمت أساليب قمعية لحماية هذه السلطة، كان من نتائجها تشكيل القوات المختلفة ومنها قوات الدعم السريع.

وقد بلغ الانهيار السياسي ذروته في أكتوبر 2021، بانقلاب عسكري أطاح باتفاق تقاسم السلطة بين المكونين العسكري والمدني، مما زاد من التوترات بين الجيش والدعم السريع. ويشكل التنافس على «الثروات» و«الموارد الاقتصادية» محركاً رئيساً للصراع، إذ يُعد السودان غنياً بالموارد الهائلة التي تظل محل أطماع الأطراف الداخلية والخارجية.

هناك «الذهب» الذي هو أبرز أطماع وموارد الصراع. يسيطر قائد قوات الدعم السريع بشكل كبير على مناجم الذهب المربحة، خصوصاً في «دارفور»، ويُتهم بتمويل عملياته عبر تهريب الذهب وتجارته غير الرسمية. ويُنظر إلى أن الإمارات تستفيد من السيطرة على الذهب السوداني، وتقدم الدعم لقوات الدعم السريع خاصة عبر تزويدها بالأسلحة في مقابل الذهب، كما سعت دول خليجية أخرى كـ«السعودية» لضخ استثمارات في قطاعات الزراعة والموانئ.

ويشمل التنافس في السودان أيضاً السيطرة على الأراضي الزراعية الخصبة (الأمن الغذائي) والثروات والمحاصيل الزراعية والمائية والحيوانية، والثروة المعدنية وموارد النفط والطاقة، إضافةً إلى المناطق على ساحل «البحر الأحمر»، وهي مناطق ذات أهمية استراتيجية للتجارة والنفوذ الإقليمي.

السودان خسر قرابة 28.9 مليار دولار من الذهب، و4.1 مليارات دولار من النفط في العقد الماضي، قبل أن تتفاقم الخسائر بعد حرب 2023، لتصل التقديرات الكلية إلى ما بين 38 و40 مليار دولار حتى عام 2024. وهي أرقام تحكي قصة سوء الإدارة وفقدان الدولة للسيطرة على مواردها الأساسية لصالح اقتصاد ظل يتغذى على ضعف مؤسساتها.

اقتصاد الحرب وتجار الثروات

أصبحت الحرب في السودان نظاماً متكاملاً لإثراء «تجار الحرب» على حساب الدمار والفقر الذي يعانيه المواطن السوداني الذي بات مقهوراً أكثر من أي وقت مضى. ويُجمع مختصون سودانيون على أن استمرار الحرب في السودان ليس محصوراً في الهيمنة أو العقلية الاستثمارية المباشرة، بل يهدف إلى إفقار البلد واستنزاف موارده وتنفيذ الأجندة الخفية.

ومن ملامح اقتصاد الحرب الذي برز بقوة في السودان، أن الاستثمار امتدَّ ليشمل «تجارة الدواء والغذاء»، فوفقاً لاقتصاديين سودانيين تتبَّع «بقش» تصريحاتهم الإعلامية، أصبح كل شيء يُباع ويُشترى في الأسواق بأثمان، مقابل ترخيص حياة الإنسان. كما يتمتع الذين يملكون السلاح والمال بالقدرة على تحديد من يتلقى الإعانات والإغاثات ومن يبقى نازحاً، مما يجعل نهاية الحرب نهايةً لـ«مشروعهم الاستثماري».

وأدت الحرب الدموية إلى تدهور حاد في معيشة المواطنين، خاصة في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع التي فرضت قيوداً على السلع الضرورية. وفي غضون ذلك، يرى محللون سودانيون، مثل «جاد الله فضل المولى»، أن من الضروري تفكيك «اقتصاد الحرب» وكشف شبكات التهريب والمصالح لتحقيق الاستقرار، إذ تحوّل السودان إلى «سوق كبير» يستغل فيه المنتفعون دمار البلد.

وقبل أن يصبح الذهب والنفط في قلب اقتصاد الحرب، كانت التجارة الخارجية هي المدخل الأول لفهم النزيف. فبمقارنة بيانات الجمارك السودانية ببيانات الدول الشريكة في التجارة، يتضح أن هناك تفاوتاً كبيراً بين ما يعلن رسمياً وما يسجَّل في دفاتر الشركاء التجاريين. وخلال الفترة (2012-2018) قُدِّرت الفجوة بنحو 5.7 مليارات دولار، وهي نتيجة لعدة ممارسات أبرزها تضخيم فواتير الواردات بغرض إخراج المزيد من النقد الأجنبي، وتخفيض فواتير الصادرات لتقليل العائدات المعلنة، إضافة إلى تهريب حصائل الصادر عبر قنوات مصرفية موازية.

هذا النمط لم يكن مجرد فساد هنا أو هناك، وفقاً للاقتصادي السوداني «عمر سيد أحمد»، بل كان يعكس بنية اقتصادية مزدوجة: دولة رسمية ضعيفة، واقتصاد موازٍ قوي، يتغذى على تعدد أسعار الصرف، وضعف الرقابة الجمركية، وتغوّل الشركات المرتبطة بالأجهزة الأمنية في النشاط التجاري. ومع الوقت، تحوّل هذا الاقتصاد الموازي من هامش إلى مركز، ثم وجد في «الذهب» فرصة تاريخية لتوسّع غير مسبوق.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

أبرز جوانب وآثار اقتصاد الحرب في السودان - تقارير مرصد «بقش»

النشاط غير المشروع	آثار اقتصادية واجتماعية	الأطراف المستفيدة والمنفذة
المضاربة في العملة وغسيل الأموال	-انهيار الجنيه وارتفاع سعر الدولار إلى مستويات غير مسبوقة (لا تقل عن 3700 جنيه سوداني للدولار في السوق الموازية، مقارنةً بما بين 560 و600 جنيه للدولار قبل الحرب، أي بنسبة ارتفاع تقارب 517%. -فقدان الثقة في العملة المحلية، وارتفاع الأسعار، وحرمان الدولة من القدرة على الاستيراد. -تقدّر المؤسسات الاقتصادية الدولية أن يتجاوز سعر صرف الجنيه السوداني مستوى 5000 جنيه لكل دولار عام 2026، مع دخول موسم الاستيراد المكثف للسلع قُبيل شهر رمضان، حيث يرتفع الطلب على المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية.	رجال أعمال نافذون يقودون العملية المنظمة، وشبكات دولية لغسيل الأموال، وفقاً للتقارير.
تهريب الذهب	حرمان الدولة من عائدات الذهب، ونهب واستنزاف الثروة الضخمة التي أصبحت المنفذ الاقتصادي بعد أن فقدت «الخرطوم» ثلاثة أرباع عائداتها النفطية عقب انفصال «جنوب السودان» النفطي عام 2011.	شبكات دولية لغسيل الأموال وشركات وهمية وتجار حدود وسماسرة إقليميين وحسابات خارجية لتحويل الذهب لأرباح شخصية، وتبرز «الإمارات» كلاعب رئيس في هذا الملف.
تهريب المنتجات الزراعية	عدم دخول عائدات المحاصيل لخزينة الدولة.	مقربون من قوات الدعم السريع يبيعون المحاصيل في أسواق إقليمية.

ثروة الذهب المسلوبة.. السودان المنتج الأكبر عربياً

السودان هو أكبر منتج عربي للذهب على الإطلاق، وثالث أكبر منتج في قارة أفريقيا بعد «جنوب أفريقيا» و«غانا»، كما يحتل السودان المرتبة الـ16 في العالم من حيث إنتاج الذهب. وتتركز عمليات التعدين في ولايات نهر النيل والشمال والبحر الأحمر، التي تشكل العمود الفقري لإنتاج المعدن النفيس في البلاد.

بعد انفصال «جنوب السودان» النفطي عام 2011 وفقدان «الخرطوم» ثلاثة أرباع عائداتها النفطية، تم التركيز على «الذهب» باعتباره منقذاً للاقتصاد. وثمة تقديرات تشير إلى أن السودان أنتج نحو 962 طناً من الذهب بين 2011 و2022، لكن الصدمة أن ما دخل في السجلات الرسمية لم يتجاوز 352 طناً فقط، أي إن الفارق أكثر من 610 أطنان بما يعادل 28.9 مليار دولار حسب متوسط الأسعار العالمية.

وفق اطلاع «بقش» على تقرير لـ«معهد تشاتام هاوس» البريطاني، فإن تجارة الذهب تُعد أحد أهم مصادر تمويل الصراع وبمليارات الدولارات سنوياً، وتُغذي شبكة معقدة من الفاعلين المحليين والإقليميين تشمل جماعات مسلحة وتجاراً ومهربين.

تجاوز إنتاج السودان الرسمي من الذهب معدل 80 طناً سنوياً بثبات قبل الحرب، لكنه -وفق البيانات المتداولة- تراجع بشدة في بدايتها ليصل إلى نحو طنين بين أبريل وأغسطس 2023، ثم عاد ليقفز إلى 73.8 طناً عام 2024 وفق بيانات تتبّعها «بقش» من مجلس الذهب العالمي. وفي النصف الأول من العام الجاري 2025، بلغ إنتاج البلاد من الذهب 37.3 طناً بزيادة ملحوظة مقارنةً بالسنوات الأخيرة وفقاً للشركة السودانية للموارد المعدنية، رغم استمرار الحرب وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

وحتى قبل الحرب، كان جزء كبير من الذهب لا يمر عبر النظام المصرفي السوداني، بل يُباع نقداً أو عبر حسابات خارجية، بشكل حرم الدولة من العملة الصعبة، وسط ضعف الرقابة وتعدد الجهات النافذة. وبعد اندلاع الحرب، أصبح الذهب «الممول الأول» للصراع. إذ وقعت مناطق التعدين في دارفور وكردفان وجبل عامر تحت سيطرة قوات الدعم السريع، بينما بقيت مناطق الإنتاج في الشمال، وبعض معامل التكرير، أقرب إلى سيطرة الجيش، لينقسم الذهب هكذا بين الطرفين، مع غياب شبه كامل لدور الدولة المركزية.

في سياق الحرب المروّعة، تُتهم «الإمارات» الداعمة لقوات الدعم السريع بقيادة حميدتي، بلعب دور أساسي في تمويل وتسليح هذه القوات، مستغلةً علاقاتها التجارية مع شبكات القوات في قطاع الذهب، ويُنقل الذهب السوداني إلى الخارج في صفقات تمويل تضمن تدفق السلاح والأموال إلى «حميدتي».

تؤكد المعلومات أنه يتم تهريب واستنزاف الذهب عبر شبكات تمتد من مواقع التعدين الأهلي وشركات الامتياز، إلى تجار حدود وسماسرة إقليميين. ويجري استخدام شبكات دولية لغسيل الأموال وشركات وهمية وحسابات خارجية لتحويل الذهب إلى أرباح شخصية، بعيداً عن خزينة الدولة السودانية. وسبق الحديث عن شركات مقرها الإمارات (مثل شركة «كالوتي» التي تدير مصفاة للذهب) كانت تستورد ذهباً تسيطر عليه قوات حميدتي. والمفارقة أن الذهب المنهوب يُغسل ويُدمَج في النظام المصرفي الإماراتي عبر أدوات مالية، مما يسمح لقادة الحرب بشراء السلاح وتوسيع رقعة النفوذ.

هذه الممارسة المنظمة لم تساهم فقط في إطالة أمد الحرب وتغذيتها، بل تضمن أيضاً استمرار نهب الموارد وزعزعة استقرار الدولة لمصلحة النفوذ الإقليمي والسيطرة على الأصول السودانية الاستراتيجية، مما جعل جهود السلام أكثر تعقيداً مع التداخل بين المصالح التجارية والتمويل العسكري لأطراف الصراع.

بدورها تنفي الإمارات هذه الاتهامات وتقول إن دبي تُعد مركزاً عالمياً لتجارة الذهب، حيث يمر حوالي 13% إلى 15% من إجمالي الذهب المتداول عالمياً عبرها، وتدافع عن نفسها بأنّ وارداتها من الذهب السوداني تصل عبر «قنوات نظامية موثقة» في قواعد بيانات التجارة الدولية.

أبرز أحداث وتطـــورات الاقتصاد العربي

انهيار القطـــاع النفطـــي

لم ترحم الحرب قطاع النفط الذي تراجع إنتاجه وإيراداتـــه على نحو حـــاد، إذ تســـببت الحرب في تعطيل شـــبه كامل للقطاع الذي كان يعتمد عليه الاقتصاد السوداني كمصدر للعملات الأجنبية.

ويمتلـــك الســـودان 5 مليـــارات برميـــل مـــن احتياطيات النفط المؤكـــدة في العالم اعتباراً من عام 2016، ليحتل المرتبة الـــ23 عالمياً من حيث الاحتياطيـــات المؤكـــدة، وهـــو مـــا يمثـــل حوالي 0.30% من إجمالي الاحتياطيات العالمية.

في التقديـــرات، انهار إنتاج النفـــط من حوالي 60 ألف برميـــل يومياً قبل الحـــرب إلى قرابة 15 ألف برميـــل يوميـــاً، مـــع توقف عـــدد مـــن الحقول. وتوقفت مصفاة الخرطوم للتكرير التي كانت تلبي ما لا يقل عـــن 32% مـــن احتياجـــات البلاد من المشـــتقات النفطيـــة، مـــا اضطـــر الســـودان إلى اســـتيراد الوقود بفواتير باهظة تُقـــدر بنحو 200 مليون دولار شهرياً.

ودُمّـــرت عدة منشـــآت نفطية وخطـــوط أنابيب ومحطات ضخ ومســـتودعات تخزين، وشـــملت الأضرارُ التخريبَ والســـرقة والحرق، لا سيما في مناطق الإنتاج الرئيسية بإقليمَي دارفور وكردفان. وتُقدَّر تكلفة إعادة تأهيل القطاع بأكمله بحوالي 5 مليارات دولار.

على ســـبيل المثـــال لا الحصر، اســـتهدفت قوات الدعم السريع منشآت حقل «هجليج» النفطي الحـــدودي بهجمـــات متكـــررة قتلـــت وأصابت العديـــد من الموظفين، وهو ما دفـــع الخرطوم إلى إغلاق الحقل بشكل متكرر طوال الأشهر القليلة الماضية، وإيقـــاف عبور النفط الخام المصدّر من «جنوب الســـودان» عـــبر أراضي الســـودان (إلى ميناء بورتســـودان في البحر الأحمر)، وهو ما أضر باقتصاد البلدين. ويضم حقل «هجليج» 75 بئراً نفطية وينتج 20 ألف برميل من النفط السوداني يومياً وبه محطـــة معالجة مركزية لـــ130 ألف برميل نفط من دولة جنوب السودان.

وفي نوفمـــبر المـــاضي أعلن «جنوب الســـودان» اســـتئناف تصدير النفط الخام عبر خط الأنابيب الرئيـــسي الممتـــد إلى ميـــنـــاء بورتســـودان، إلا أن معضلة القطاع النفطي تبقى قائمة نظراً لانعدام الأمـــن الـــذي أوقـــف أيضـــاً أعمـــال الصيانـــة والاستكشـــاف وجـــذب الاســـتثمارات الأجنبية اللازمة لإعادة تأهيل القطاع.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

«سلة غذاء العالم» تحت المجاعة

السودان يُعد «سلة غذاء العالم» وفقاً لتوصيف منظمة «الفاو»، بسبب ثروته الزراعية والحيوانية الهائلة ومواردها المائية وأراضيها الصالحة للزراعة، إلا أن البلد وقع في براثن مجاعة كارثية، إذ يواجه ملايين المدنيين صعوبة متزايدة في الحصول على ما يكفي من الطعام، في المدن والقرى والمخيمات، وتُجبَر العائلات على النزوح في ظروف قاسية، وفي مخيمات النزوح تواجه الجوع والإنهاك. وتُظهر الأرقام أن المجاعة انتشرت في مختلف مناطق السودان، حيث يشمل انعدام الأمن الغذائي أكثر من 21 مليون شخص، من أصل قرابة 51.6 مليوناً هم إجمالي السكان.

ويعيش أكثر من 14 مليوناً في مرحلة الأزمة الغذائية، ودخل 6.3 ملايين شخص في مرحلة الخطر الغذائي الطارئ التي تتطلب تدخلا فورياً، كما أن أكثر من 375 ألفاً دخلوا مرحلة المجاعة في الفاشر وكادوقلي عاصمة ولاية جنوب كردفان (الولاية التي تحذر الأمم المتحدة من انتشار المجاعة فيها بسبب تزايد العنف والخطر على المدنيين).

من جانب آخر، دمّرت الحرب مشروع الجزيرة، الذي أنشأه الإنجليز عام 1925، وهو أكبر مشروع زراعي تحت إدارةٍ واحدة في العالم، وكان شريان الحياة وقلب الاقتصاد السوداني النابض على مساحة 2.2 مليون فدان بولاية الجزيرة وسط السودان، لكنه اليوم يشهد الإهمال والفساد والحرب التي حولت أراضيه الخضراء إلى أرض للعطش والخراب والنهب الممنهج، مما حوّل مصدر دخل 1.8 مليون أسرة إلى ساحة للفوضى والخسائر، ويُنظَر رسمياً أنه في حال تعافي مزارع الجزيرة فإن السودان كله سيتعافى زراعياً.

وفي «سلة غذاء العالم»، قطاع الصادرات الزراعية والحيوانية هو الثقب الأسود الذي لا يتُناوَل كثيراً كالذهب والنفط، رغم أنه مصدر فاقد كبير للاقتصاد السوداني. فالسودان من أكبر منتجي «السمسم» في العالم، لكن جزءاً كبيراً منه يهرَّب عبر الحدود أو يُباع عبر وسطاء بسعر أقل من الأسعار العالمية. ويُقدَّر الفاقد من تجارة السمسم وحدها ما بين 700 و900 مليون دولار سنوياً، بسبب التهريب والتسعير المتدني وفوضى القنوات التسويقية.

الأمر نفسه ينسحب على الثروة الحيوانية، حيث تُصدَّر المواشي عبر موانئ خارج السيطرة الكاملة للدولة، أو عبر حدود مفتوحة مع دول الجوار الأفريقية، ما يحرم الخزينة العامة من رسوم الصادر والعبور.

وزارة الزراعة في الخرطوم قالت في أكتوبر الماضي إن خسائر القطاع الزراعي تتجاوز 100 مليار دولار، مشيرةً إلى 1470 كسراً في قنوات الري في مشروع الجزيرة فقط، ويحتاج الكسر الواحد إلى 36 يوماً للإصلاح، إضافةً إلى أكثر من 1000 كسر في مشروع «الرهد» بولاية القضارف (شرق).

الفاشر.. أرض الزراعة المقتولة جوعاً

مدينة الفاشر، عاصمة شمال دارفور، تحولت من مركز حيوي للتجارة إلى بؤرة للجوع والمجاعة، نتيجة الحصار والهجمات التي نفذتها قوات الدعم السريع. وقبل أن تخنقها هذه القوات، كانت الفاشر مدينة تتنفس الزراعة والرعي، وكانت تُوصف بأنها «مركز قوافل تاريخي» و«مركز لتسويق الحبوب والفاكهة»، حسب الموسوعة البريطانية (دائرة المعارف البريطانية) في 24 سبتمبر 2025. وكانت الفاشر محاطة بحقول الدخن والذرة والسمسم وبساتين التمر والموز والمانجو.

اقتصادياً، كانت الفاشر عقدة توزيع للحبوب والفاكهة إلى مدن دارفور، ومقصداً لتجارة المواشي، وخاصة الإبل التي تُصدَّر حية عبر طرق عابرة للحدود نحو مصر وليبيا. ونشأت فيها أسواق كبرى ومطاحن منتشرة وحظائر ماشية، وكانت مركزاً لتجارة حضرية منظمة. كما أضافت بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (يوناميد) رافعة لوجستية وخدمية، حيث سمح اتخاذها قاعدة ومقراً بضخ ملايين الدولارات في المدينة.

انكسرت هذه الدورة الاقتصادية بعد إبادة واسعة وهجمات موثقة نفذتها «الدعم السريع» على المدينة وأطرافها، وتم فرض حصار قطع الطرق التجارية وخنق الأسواق. ووصفت «مجموعة الأزمات الدولية» في أفريقيا هذا التحول بـ«الكارثي» في تقريرها الصادر في 24 يونيو 2024.

توقف المزارعون عن الزراعة خوفاً من قصف أو نهب المليشيات (التي ترتكب عمليات القتل والاغتصاب بحق نساء الفاشر أيضاً)، وهرب التجار أو فقدوا مخازنهم. وتؤكد الأمم المتحدة أن الفاشر لا تزال «تحت حصار مليشيات الدعم السريع، وأن تدفق السلع الأساسية معطّل بشكل حاد». نتيجة لذلك، نفقت أو نُهبت المواشي التي كانت تُعد مخزن القيمة في اقتصاد المدينة، وهذا الدمار جعل الفاشر مدينة «قُتلت مرتين»، مرة بالسلاح، ومرة بحرمانها الخبز.

أدى الحصار إلى انفجار في الأسعار، جعل الفاشر وكادوقلي تقودان موجة الغلاء على مستوى البلاد. وشهدت الأسعار في الفاشر ارتفاعاً إجمالياً بنسبة 164% في يوليو 2025 مقارنة بيوليو 2024، وارتفعت أسعار سلة الغذاء المحلية بنسبة 108% عن العام الماضي، مسجلة 3.365 جنيهات سودانية للوحدة بزيادة قدرها 26% عن شهر يونيو 2025. كما ارتفعت أسعار الوقود التجاري بـ6% بالنسبة إلى البنزين و12% للديزل.

في المقابل، لم ترتفع أجور العمل اليومي إلا بنسب بسيطة، بينما انخفضت قيمة الجنيه السوداني في السوق الموازية إلى نحو 3700 جنيه حالياً، مما يعني أن القدرة الشرائية هَوَت، وأصبح دخل اليوم الواحد يشتري أقل بكثير من ضروريات الأمس.

وتحول الحصار إلى «ماكينة تجويع معلنة». تقرير مشترك لـ«برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» و«المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية» قال في نوفمبر 2024، إن 31% من الأسر الحضرية في السودان نزحت، وكان العائق الأول للشراء هو الغلاء. وهكذا، اختنقت المدينة بحصار المليشيات، وارتفعت الأسعار وتلاشت الأجور واتسعت المجاعة، ليصبح الطريق المُغلق معادلاً لخبز مفقود، والخبز المفقود معادلاً لاقتصاد مُباد.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

فقدان التوازن المصرفي

فقد الجنيه السوداني توازنه المالي بشكل حاد، متجاوزاً كل التوقعات ومتجهاً نحو الانهيار النقدي الكامل. ووصل سعر الدولار -في السوق الموازية- إلى 3700 جنيه لأول مرة في أكتوبر 2025 حسب متابعة «بقش»، ما أكّد فقدان السيطرة النقدية وتآكل الثقة في العملة المحلية.

وتآكلت احتياطيات السودان النقدية مع تراجع تدفقاته الخارجية، وعلى رأسها تحويلات المغتربين التي انخفضت بنسبة 70%. وفي حين وصل سعر الدولار إلى 3700 جنيه في السوق الموازية، شهد تبايناً في السوق الرسمية «البنوك»، حيث بلغ سعر بيع الدولار في بنك السودان المركزي قرابة 2600 جنيه، بينما سجلت بعض البنوك الأخرى سعراً أعلى تجاوز 2700 جنيه. وهذا التباين يسلط الضوء على حجم معاناة البنوك التي فقدت معظم مخزونها من النقد الأجنبي، واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي.

وشهد السودان أزمة سيولة حادة رافقها ازدحام كبير أمام البنوك للحصول على النقد، لتغطية نفقات الحياة المعيشية اليومية، مع عجز البنوك عن صرف مبالغ كافية للمواطنين بسبب شح السيولة. وتتكرر شكاوى السودانيين من عدم تمكنهم من شراء احتياجاتهم بسبب نقص النقد «الكاش»، ما دفعهم لاستخدام تطبيق «بنكك» (التابع لبنك الخرطوم) من أجل الشراء، لكن بعض المحلات مثل المخابز ترفض التعامل عبر التطبيقات المصرفية.

المؤسسات الدولية تؤكد خطورة الوضع، مشيرة إلى أن الاقتصاد السوداني يواجه مرحلة خطيرة. «صندوق النقد الدولي» قال إن السودان يواجه «انهياراً نقدياً شاملاً»، مع فقدان الجنيه وظيفته الأساسية كأداة للتبادل والتسعير، مضيفاً أن أكثر من 80% من المعاملات اليومية باتت تتم بالدولار أو عبر المقايضة، في ظل انهيار الثقة بالعملة المحلية.

أما مجموعة الأزمات الدولية فأكدت أن استمرار النزاع المسلح يهدد بانهيار شامل للاقتصاد ويضع البلاد على حافة أزمة مالية خانقة، مع غياب أي خطة إنقاذ دولية واضحة.

العجز الأمريكي في السودان

أصبحت الحرب في السودان دلالة مأساوية على عجز الولايات المتحدة الأمريكية عن إيجاد حل، كما تقول صحيفة «لوموند» الفرنسية. وترى الصحيفة أن الحرب ليست بين جنرالين، بل أصبحت ساحة لتصفية حسابات إقليمية، مما عقّد الجهود الدولية.

ففي سياق «الحرب بالوكالة»، تشير الصحيفة إلى دعم الإمارات لقوات الدعم السريع ضد الجيش الذي ترى الإمارات أنه مخترَق من قِبل «عناصر إسلامية»، بينما تدعم مصر «عبدالفتاح البرهان» والجيش لضمان استقرار الحدود رغم عدم ثقة القاهرة الكاملة بمؤسسة الجيش السوداني، وبدورها تدعم تركيا القوات المسلحة السودانية بالأسلحة وتراقب الموارد المعدنية في البلاد، من منطلق الاهتمام التركي بزيادة النفوذ الاقتصادي والعسكري، في حين تدعم قطر الحركة الإسلامية السودانية التي تربطها بها علاقات وثيقة، بينما تحاول السعودية الظهور كوسيط في الحرب السودانية رغم ميلها إلى الجيش السوداني ضد حلفاء الإمارات.

ورغم الوعود الأمريكية السابقة بإنهاء الحرب في السودان، أثبت البيت الأبيض عجزه عن التأثير الحقيقي على الأرض، ويتضح هذا العجز في عدة نقاط أبرزها الاعتماد على المتورطين بالأساس، إذ لجأت واشنطن -بعد فشل مفاوضات جدة -2024 إلى مصر والإمارات والسعودية. وتساءلت الصحيفة عن جدوى الاعتماد على دول «تؤيد أطرافاً في الصراع» لإيجاد حل له.

كما اعتبرت الصحيفة أن عقوبات وزارة الخزانة الأمريكية على البرهان وحميدتي كانت مجرد «إجراءات رمزية» دون تأثير حقيقي، وذلك بسبب الشبكات المالية المعقدة التي بناها الطرفان في الخليج.

واعترف مسؤول في الخارجية الأمريكية بأن واشنطن اضطرت إلى «غض الطرف عن الأنشطة الإماراتية في السودان» نظراً للأهمية البالغة للعلاقات الثنائية بين واشنطن وأبوظبي التي تعهدت باستثمار 1.4 تريليون دولار في الولايات المتحدة.

خلاصة: الحرب الطاحنة في السودان كارثة وجودية قوضت عقوداً من التنمية الهشّة ودفعت بالبلاد إلى حافة الانهيار الكامل اقتصادياً وإنسانياً. إذ دمرت الحرب البنية التحتية الحيوية وشلّت حركة الإنتاج بالكامل، مع تآكل تام في الإيرادات الحكومية وتفاقم غير مسبوق في معدلات التضخم. وإنسانياً، تمثل الحرب السودانية ساحة قتل مفتوحة وأكبر أزمة نزوح داخلي وعابر للحدود في العالم حالياً، مخلفةً ملايين المشردين والنازحين الذين يواجهون المجاعة والأمراض.

هذه المأساة تتطلب تحركاً دولياً عاجلاً ومكثفاً لضمان وصول المساعدات وحماية المدنيين، إلى جانب ضغط سياسي فعّال على الأطراف المتحاربة والداعمة. ويحتاج السودان إلى خطة تعافٍ لا تتجاهل وضع المدنيين في صدارة الأولويات، وتحقيق توافق سياسي مستدام يضع حداً للعنف المنفلت ويؤسس لعملية إصلاح مؤسسي تُعيد بناء الثقة في الدولة وتمكّن السودانيين من استعادة شريان حياتهم الاقتصادي والاجتماعي.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

فقاعة الذكاء الاصطناعي: استثمار تاريخي أم انهيار مؤجّل؟

تبدو موجة الذكاء الاصطناعي اليوم كأنها «ثورة صناعية مصغَّرة» مضغوطة في سنوات قليلة. شركات التكنولوجيا الكبرى تضخ مئات المليارات في مراكز بيانات ورقائق متقدمة، وأسواق الأسهم تسعّر المستقبل وكأنه حاضر قائم بالفعل، بينما لا تزال عوائد كثير من هذه الاستثمارات في مرحلة الوعد لا الواقع. في هذه الأجواء تتكاثر الأسئلة: هل نحن أمام فقاعة مالية جديدة تشبه فقاعة الإنترنت، أم أمام طفرة إنتاجية حقيقية تبرر هذا السيل من الأموال؟

البيانات الأولية تشير إلى حجم استثنائي في الإنفاق الرأسمالي المرتبط بالذكاء الاصطناعي. خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2025 شكّل الاستثمار في مراكز البيانات ومصانع أشباه الموصلات نحو 270 مليار دولار من أصل حوالي 600 مليار دولار من الإنفاق الرأسمالي العالمي للشركات، أي ما يقترب من نصف إجمالي الإنفاق الاستثماري في تلك الفترة. وفي الولايات المتحدة وحدها، تُظهر تقديرات صحفية متخصصة أن الإنفاق على البنية التحتية للذكاء الاصطناعي قد يصل إلى ما يعادل 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، بعد أن كان 0.8% في 2024 و0.3% فقط في 2023، في قفزة تعكس سرعة غير معتادة في إعادة توجيه رأس المال نحو هذه التكنولوجيا.

على مستوى البنية التحتية الرقمية، تجاوز الإنفاق العالمي على تجهيزات ومعدات مراكز البيانات حوالي 290 مليار دولار في 2024، مع توقعات بوصول السوق إلى تريليون دولار بحلول 2030، مدفوعًا أساسًا بطلب تطبيقات الذكاء الاصطناعي. وتشير إحصاءات أخرى إلى أن إجمالي الإنفاق الرأسمالي على مراكز البيانات في 2024 بلغ نحو 430 مليار دولار، منها حوالي 210 مليارات مرتبطة مباشرة بمراكز بيانات مهيأة لأعباء عمل الذكاء الاصطناعي، مع دور قيادي لشركات التقنية الكبرى في هذا المسار.

في المقابل، تقدّر شركة استشارات عالمية أن شركات الذكاء الاصطناعي ستحتاج بحلول 2030 إلى نحو تريليوني دولار من الإيرادات السنوية فقط لتمويل تكلفة الحوسبة المطلوبة لتلبية الطلب المتوقع، لكنها تتوقع فجوة قد تصل إلى 800 مليار دولار بين هذه الحاجة والإيرادات الفعلية المحتملة إذا لم تتحقق الوعود الربحية بالسرعة المطلوبة. هذا الرقم يسلّط الضوء على قلب معادلة الفقاعة: استثمارات هائلة في أصول طويلة الأجل، مقابل تدفقات نقدية مستقبلية غير مؤكدة.

على الضفة الأخرى، لا يمكن تجاهل أن المؤسسات الدولية ترى في الذكاء الاصطناعي فرصة حقيقية لمعالجة معضلة تباطؤ الإنتاجية. تقديرات بحثية في إطار عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تشير إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يضيف في المتوسط حوالي 0.7 نقطة مئوية سنويًا إلى نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصادات المتقدمة، إذا ما تحققت سيناريوهات الانتشار الواسع للتقنيات الجديدة. كما يحذر صندوق النقد الدولي من أن نحو 60% من الوظائف في الاقتصادات المتقدمة ستتأثر بدرجات متفاوتة بالذكاء الاصطناعي، نصفها تقريبًا قد يستفيد من ارتفاع الإنتاجية، بينما يواجه النصف الآخر مخاطر تراجع الأجور أو اختفاء بعض الوظائف إن لم تتم إدارة التحول بسلاسة.

بين هذين القطبين، تتشكّل ملامح «فقاعة محتملة» مختلفة: ليست فقاعة لشركات لا تملك أعمالًا حقيقية كما حدث في جزء من فقاعة الإنترنت، بل فقاعة محتملة في تسعير توقيت وحجم العوائد مقارنة مع سرعة وشراسة الإنفاق الرأسمالي الجاري. هذا التوتر بين «ثورة إنتاجية» و«موجة مضاربية» هو ما يجعل ملف الذكاء الاصطناعي اليوم أكثر تعقيدًا من معظم الدورات التكنولوجية السابقة.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

سباق تريليوني على بنية تحتية لا تزال في طور التشكل

الموجة الحالية ليست مجرد استثمار في برمجيات أو تطبيقات استهلاكية، بل سباق واسع لتشييد جيل جديد من البنية التحتية الرقمية. أرقام شركات الاستشارات الصناعية تشير إلى أن العالم قد يحتاج إلى نحو 6.7 تريليونات دولار من الاستثمارات في مراكز البيانات بحلول 2030 لتلبية الطلب المتصاعد على القدرة الحوسبية، منها قرابة 5.2 تريليونات دولار مخصصة لمراكز بيانات تتعامل مع أعباء عمل الذكاء الاصطناعي تحديدًا، مقابل 1.5 تريليون للتطبيقات التقليدية. هذه الأرقام تعني أن الذكاء الاصطناعي لم يعد «منتجًا» بقدر ما أصبح «بنية تحتية» قائمة بذاتها.

في التفاصيل، تظهر إحصاءات محدثة أن سوق مراكز البيانات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي ينمو بمعدل سنوي مركب يقارب 28.3%، مع توقع أن تشكل تطبيقات الذكاء الاصطناعي حوالي 33% من القدرة الإجمالية لمراكز البيانات في العالم بحلول 2025. الولايات المتحدة تستحوذ على نحو 51% من مراكز البيانات «فائقة الضخامة»، ما يعزز تركّز القدرات الحوسبية في عدد محدود من الاقتصادات، ويفتح الباب لسؤال جغرافي واضح: من يملك البنية التحتية يملك القدرة على فرض شروط اللعبة الاقتصادية الجديدة.

شركات التقنية الكبرى بدورها تحوّلت إلى ما يشبه «شركات طاقة رقمية»، حجم استثماراتها وحده يعادل ميزانيات دول متوسطة. خطط استثمارية منشورة تشير إلى أن إحدى المنصات الاجتماعية العملاقة تتوقع إنفاق ما يصل إلى 600 مليار دولار على البنية التحتية داخل الولايات المتحدة خلال السنوات الثلاث المقبلة، بما يشمل توسعًا كبيرًا في مراكز بيانات مخصصة للذكاء الاصطناعي. كما أعلن تحالف بين شركة نماذج ذكاء اصطناعي وشركة حوسبة سحابية عن مشروع مركز بيانات ضخم بقيمة قد تصل إلى 500 مليار دولار، في حين تخطط شركة تجارة إلكترونية كبرى لإنفاق أكثر من 30 مليار دولار من النفقات الرأسمالية في كل من الربعين القادمين، معظمها موجه لمشروعات الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية السحابية.

هذا التسارع يخلق ظاهرة جديدة: نسبة ضخمة من التدفقات النقدية التشغيلية لهذه الشركات تُعاد ضخها في استثمارات الذكاء الاصطناعي. تقديرات بحثية في أسواق المال تشير إلى أن حصة الإنفاق الرأسمالي المرتبط بالذكاء الاصطناعي قد ترتفع إلى نحو 94% من التدفقات النقدية التشغيلية «بعد طرح التوزيعات وإعادة شراء الأسهم» في 2025 و2026، بعد أن كانت في حدود 76% في 2024. ورغم أن هذا يعني أن الشركات لا تزال تموّل معظم استثماراتها من مواردها الذاتية دون توسع كبير في الاقتراض، إلا أنه يطرح سؤال الاستدامة: إلى أي مدى يمكن الاستمرار في هذا المستوى من الإنفاق قبل أن يصطدم بجدار محدودية العوائد أو تشبع السوق؟

التقييمات المالية بين حماس المستثمرين ومؤشرات الفقاعة

على مستوى أسواق الأسهم، تبدو صورة الذكاء الاصطناعي أكثر توترًا. موجة الارتفاعات في أسهم الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي دفعت مؤشرات مثل «ناسداك» إلى مستويات تذكّر بكثير من تفاصيل أواخر التسعينيات، مع اختلافات مهمة في نوعية الشركات وطبيعة الأعمال. لكن تقارير صحفية في الأسواق المالية تشير إلى أن «مؤشر بافيت» الذي يقيس القيمة السوقية للأسهم الأمريكية إلى الناتج المحلي الإجمالي تخطى المستويات التي سُجِّلت في ذروة فقاعة الإنترنت، ما يعزز مخاوف المبالغة في التسعير.

في الأسابيع الأخيرة برزت إشارات على تشققات في سردية «الارتفاع الأبدي»، مع تراجع حاد في بعض الأسهم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي رغم نتائج مالية قوية، وبروز قلق لدى المستثمرين من قدرة الشركات على تحويل هذا الإنفاق الرأسمالي الهائل إلى أرباح مستدامة. تقارير من منصات تحليل الأسواق تشير إلى أن عددا من الإصدارات الدَّينية لشركات تقنية كبرى، المرتبطة بتمويل مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي، واجهت طلبًا أكثر حذرًا، مع مطالبة المقرضين بشروط حماية أقوى، ما يعكس انتقال القلق من سوق الأسهم إلى سوق السندات والقروض المموَّلة لهذه الطفرة.

مزاج المستثمرين الكبار يبدو منقسمًا بوضوح. استطلاع لمديري الصناديق أجراه أحد البنوك العالمية الكبرى أظهر أن ما يقرب من 45% من المشاركين يعتبرون فقاعة الذكاء الاصطناعي أكبر مخاطر الذيل في الأسواق حاليًا، في حين انخفضت حيازات النقد في المحافظ إلى حوالي 3.7%، وهو مستوى تاريخيًا ما كان ينظر إليه كإشارة سلبية لاحتمالات استمرار الصعود، لأن المستثمرين يكونون وقتها في وضع مُستثمَر بالكامل تقريبًا مع مساحة محدودة لزيادة التعرض للسوق. هذه المفارقة – خوف مرتفع مع بقاء الأموال في السوق – تعكس حالة طمع وخشية متزامنة.

رغم ذلك، ليست كل القراءات متشائمة. دراسة أكاديمية صادرة عن مركز أبحاث اقتصادي أوروبي حلّلت تقييمات أكبر عشر شركات تكنولوجيا أمريكية، وخلصت إلى أن الأسعار الحالية، رغم ارتفاعها، ليست بالضرورة غير مبررة بالكامل إذا تحققت توقعات النمو الطويل الأجل المرتبطة بتبني الذكاء الاصطناعي في قطاعات متعددة. هذه القراءة لا تنفي احتمالية تصحيح حاد في الأسعار، لكنها تلمّح إلى أن بعض ما يبدو «مبالغة» في التقييم قد يكون انعكاسًا لرهان طويل الأفق على إنتاجية أعلى وربحية أكبر، لا مجرد مضاربة عمياء.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

الاقتصاد الحقيقي بين وعد الإنتاجية وضغط الطاقة والموارد

خارج شاشات التداول، يعمل الذكاء الاصطناعي على إعادة تشكيل طريقة عمل الشركات، لكن بوتيرة أقل صخبًا من عناوين البورصات. عدد من الدراسات التجريبية المبكرة يشير إلى أن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في الكتابة، والبرمجة، وخدمة العملاء يمكن أن يرفع إنتاجية الموظف الفردية بنسب تتراوح بين 10% و35% بحسب طبيعة العمل، مع تحسين ملحوظ في جودة المخرجات وتقليل الأخطاء. وفي التحليل الكلي، تضع أبحاث منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية متوسطًا مرجّحًا قدره حوالي 0.7 نقطة مئوية زيادة في نمو الإنتاجية الكلية سنويًا على المدى المتوسط في الاقتصادات المتقدمة، إذا تم تعميم استخدام الذكاء الاصطناعي بفعالية.

أثر الذكاء الاصطناعي ليس متساويًا جغرافيًا أو قطاعيًا. تقرير حديث حول خلق الوظائف والتنمية المحلية يشير إلى أن المدن والمناطق الحضرية ذات الكثافة العالية من الوظائف المعرفية هي الأكثر قابلية للاستفادة من الذكاء الاصطناعي، سواء برفع الإنتاجية أو تعويض نقص المهارات في أسواق العمل المتقدمة، بينما قد تتأخر المناطق الريفية أو الاقتصادات النامية في جني هذه المكاسب بسبب ضعف البنية التحتية الرقمية ونقص المهارات. هذا التفاوت قد يوسع الفجوة بين اقتصادات الذكاء الاصطناعي واقتصادات الهامش الرقمي، ما لم تُصمم سياسات تستهدف نشر الفوائد على نطاق أوسع.

في المقابل، يفرض السباق على الحوسبة عبئًا متزايدًا على أسواق الطاقة والموارد الطبيعية. تقديرات متخصصة لسوق مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي تشير إلى أن عبء تدريب نموذج واحد من النماذج الكبيرة يمكن أن يتطلب قدرة كهربائية مستمرة تصل إلى عشرات الميغاواط، مع استهلاك مائي وحراري كبير يدفع شركات التقنية إلى البحث عن مواقع قريبة من مصادر الطاقة المتجددة أو المناطق ذات درجات الحرارة المنخفضة نسبيًا. هذه المتطلبات تُحوّل اختيار مواقع مراكز البيانات إلى قرار جيو-اقتصادي بامتياز، يربط بين سياسات الطاقة والتحول الرقمي بطريقة مباشرة.

جانب آخر حساس هو سوق العمل. تحليل صندوق النقد الدولي يقدّر أن نحو 60% من الوظائف في الاقتصادات المتقدمة ستتأثر بالذكاء الاصطناعي، مع احتمال أن يصبح جزء من المهام في بعض المهن آليًا بالكامل، بينما تستفيد مهن أخرى من تعزيز قدرات الموظفين بأدوات الذكاء الاصطناعي. هذا يعني أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون في الوقت ذاته محركًا لزيادة الإنتاجية ومصدرًا لاضطرابات اجتماعية إذا لم تُواكب هذه الطفرة بسياسات تدريب وإعادة تأهيل للعمالة، وإصلاحات في منظومات الحماية الاجتماعية.

من فقاعة الإنترنت إلى فقاعة الذكاء الاصطناعي... تشابهات واختلافات

المقارنة مع فقاعة الإنترنت في أواخر التسعينيات تبدو مغرية، لكنها قد تكون مضللة إذا أُسيء استخدامها. في فقاعة الإنترنت كان جزء كبير من الشركات لا يملك نموذج عمل واضحًا ولا إيرادات تذكر، بينما اليوم تعتمد موجة الذكاء الاصطناعي على شركات ضخمة ذات تدفقات نقدية قوية وأرباح قائمة بالفعل، لكنها تضخ هذه الأرباح في رهانات جديدة محكومة بدرجة عالية من عدم اليقين. هذا الفارق يعني أن احتمالات إفلاس واسع النطاق قد تكون أقل، لكن احتمالات خسائر رأسمالية كبيرة للمستثمرين في الأسهم المبالغ في تقييمها تبقى قائمة بقوة.

مع ذلك، تبقى آليات الفقاعات متشابهة في جوهرها: سردية جذابة حول تقنية ثورية، تدفق سريع لرأس المال، سباق محموم بين الشركات على «عدم تفويت الفرصة»، ثم لحظة يتضح فيها أن الأرباح الفعلية لا تواكب التوقعات المتطرفة التي سُعّرت مسبقًا في الأسواق. تحليلات صحفية اقتصادية تشير إلى أن جزءًا كبيرًا من النقاش الحالي حول الذكاء الاصطناعي يتلخص في سؤال واحد: هل ستكون العوائد المالية على قدر ما تتوقعه أسعار الأسهم وحجم الإنفاق الرأسمالي، أم أن جزءًا مهمًا من هذا الإنفاق سينتهي إلى أصول غير مستغلة بالكامل؟ الاختلاف الآخر يكمن في سرعة انتشار التكنولوجيا. الإنترنت احتاج سنوات كي يصبح بنية تحتية يومية في حياة الناس، بينما انتشرت أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى مئات الملايين من المستخدمين في غضون أشهر. هذا التسارع يضغط الزمن بين «مرحلة التجريب» و«مرحلة التعميم»، ما يزيد خطر الأخطاء الاستثمارية؛ إذ يُدفع المستثمرون لاتخاذ قرارات طويلة الأجل بناءً على إشارات طلب قصيرة الأجل ربّما تكون متقلبة أو مبالغًا فيها.

من ناحية ثالثة، تأتي فقاعة الذكاء الاصطناعي المحتملة في عالم يعاني أصلًا من مستويات دَين عام وخاص مرتفعة تاريخيًا. إذا أدت هذه الفقاعة - إن تحققت - إلى تصحيح حاد في قيم الأصول، فقد تتداخل مع هشاشة مالية قائمة في بعض القطاعات والدول، وهو ما يميزها عن فقاعة الإنترنت التي جاءت في بيئة دَين أقل تضخمًا مقارنة بالحاضر. هذا الترابط بين الفقاعات التكنولوجية والبنية المالية الكلية يزيد من أهمية المتابعة الحذرة لملف الذكاء الاصطناعي من جانب البنوك المركزية والهيئات الرقابية.

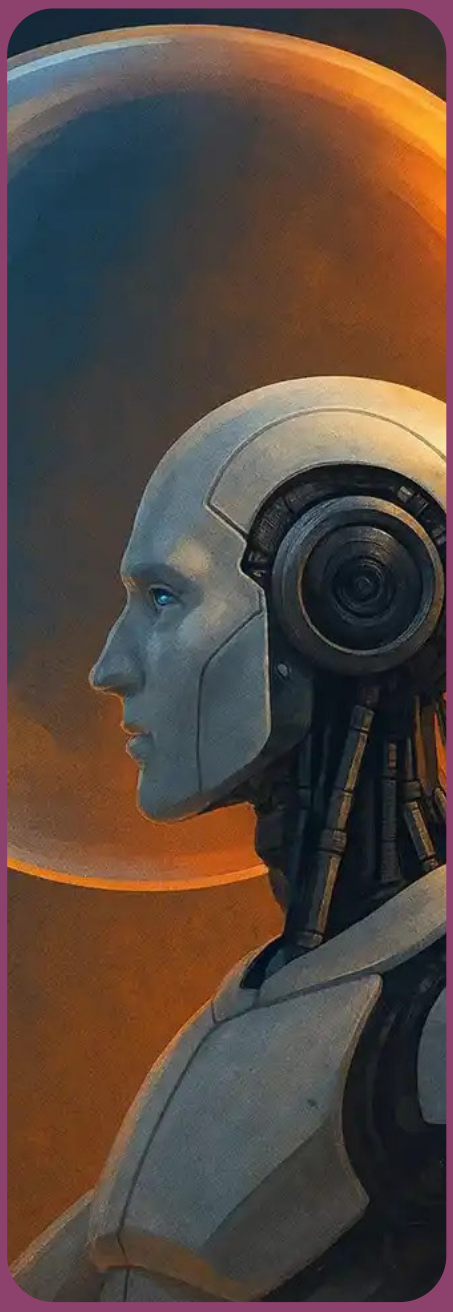

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

«فقاعة أسعار» و«ثورة حقيقية»... أين يقف الاقتصاد العالمي اليوم؟

في ضوء هذه العوامل، ربما يكون توصيف الذكاء الاصطناعي بأنه «فقاعة» أو «ثورة» تبسيطًا مخلًا. بيانات الإنفاق الرأسمالي، واستطلاعات مديري الصناديق، وتحذيرات بعض بيوت الاستشارات من فجوة محتملة بين عوائد الإيرادات وتكاليف البنية التحتية، كلها تشير إلى وجود مخاطر حقيقية في تسعير الأصول المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. في الوقت نفسه، الدراسات التجريبية حول الإنتاجية، واهتمام المؤسسات الدولية بهذه التكنولوجيا كأداة محتملة لكسر حلقة تباطؤ النمو، تؤكد أن هناك أساسًا اقتصاديًا حقيقيًا وراء هذه الموجة، حتى لو كان حجم التوقعات مبالغًا فيه في بعض الأحيان.

المشهد الحالي يمكن تلخيصه في معادلة مزدوجة: تكنولوجيا ذات مضمون حقيقي وقدرة على تغيير قواعد اللعبة في قطاعات واسعة، لكنها في الوقت نفسه محاطة بتسعير مالي يفترض سيناريوهات مثالية تقريبًا لسرعة وحجم العوائد. هذا النوع من التوتر ليس جديدًا في التاريخ الاقتصادي؛ فقد شهدناه مع الكهرباء، والسكك الحديدية، والإنترنت، حيث اجتمعت فترات من الفقاعات المالية مع تحولات تكنولوجية أحدثت في النهاية ثورات حقيقية في الإنتاجية والنمو.

ما الذي يعنيه كل ذلك للسياسات والمستثمرين؟

أول درس يمكن استخلاصه هو أن التعامل مع فقاعة الذكاء الاصطناعي المحتملة لا ينبغي أن يكون بمحاولة «إيقاف الثورة التكنولوجية»، بل بإدارة مخاطرها المالية والاجتماعية. على صناع السياسات أن يركزوا على محورين متوازيين: دعم الاستثمار المنتج في البنية التحتية والمهارات التي تمكّن من تعميم فوائد الذكاء الاصطناعي، وفي الوقت ذاته تعزيز أطر الرقابة الكلية-الاحترازية لمراقبة تراكم المخاطر في أسواق الأسهم والسندات المرتبطة بهذه الموجة، بحيث لا تتحول أي فقاعة سعرية محتملة إلى أزمة مالية نظامية.

الدرس الثاني يخص المستثمرين والمؤسسات والشركات. التاريخ يقول إن الثورات التكنولوجية الكبرى غالبًا ما تُكافئ من يراهن على «الجوهر» لا على الضجيج؛ أي على الشركات التي تبني نماذج أعمال قادرة على تحويل قدرات الذكاء الاصطناعي إلى منتجات وخدمات ذات هوامش ربح مستدامة، بدلاً من مطاردة كل سهم يحمل «لاصق الذكاء الاصطناعي» في اسمه. في السنوات المقبلة سيصبح الفارق واضحًا بين من استثمر في «الأنابيب» والبنية التحتية الحقيقية، ومن راهن على شعارات تسويقية مؤقتة.

أما الدرس الثالث، والأكثر أهمية على المدى الطويل، فهو أن الذكاء الاصطناعي - سواء مر عبر فقاعة أو أكثر - سيظل مكوّنًا بنيويًا في الاقتصاد العالمي. السؤال الحقيقي ليس هل ستنفجر فقاعة ما، بل كم من الوقت سيستغرق العالم في تحويل هذه الاستثمارات الضخمة إلى مكاسب إنتاجية شاملة، وكيف سيتم توزيع هذه المكاسب بين الدول، والطبقات، والقطاعات. في هذا السياق، يصبح دور الصحافة الاقتصادية والمتابعين المتخصصين أساسيًا في الفرز بين إشارات الفقاعة وأسس التحول الحقيقي، وفي نقل النقاش من «هوس الأسعار» إلى سؤال أعمق: أي اقتصاد نريد أن يبنيه الذكاء الاصطناعي خلال العقد القادم؟

■ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

أزمات الشحن البحري: كيف تحوّلت الممرات البحرية الاستراتيجية إلى محور اضطراب الاقتصاد العالمي؟

تشهد الممرات البحرية الأكثر حساسية في العالم موجة غير مسبوقة من الاضطرابات المتداخلة، تمتد من البحر الأسود إلى البحر الأحمر وصولًا إلى باب المندب، لتتحول إلى واحدة من أعقد الأزمات التي تواجه الاقتصاد العالمي منذ جائحة كورونا. هذه الممرات التي يمر عبرها ما يفوق 30% من تجارة العالم باتت اليوم تحت ضغط مباشر من الحروب، الهجمات غير المتماثلة، والقرصنة البحرية، ما أعاد رسم خرائط النقل البحري ورفع تكاليف الشحن إلى مستويات غير مسبوقة في بعض المسارات.

تبدأ جذور الأزمة من الحرب الروسية الأوكرانية التي حوّلت البحر الأسود إلى منطقة ذات مخاطر عالية، مع تسجيل هجمات متصاعدة على ناقلات «أسطول الظل الروسي»، بما في ذلك ضربات بطائرات مسيرة استهدفت سفنًا مرتبطة بتصدير النفط الروسي. هذه الهجمات دفعت شركات التأمين إلى رفع أقساط المخاطر البحرية، ما رفع تكاليف عبور المنطقة بصورة ملحوظة وخلق حالة من الترقب في أسواق الطاقة العالمية.

في المقابل، يعيش البحر الأحمر موجة صدمات متتابعة منذ اندلاع حرب الإبادة الإسرائيلية في غزة أواخر 2023، بعدما استهدفت قوات صنعاء سفنًا تجارية مرتبطة بإسرائيل أو الداعمين لها. هذا التصعيد دفع مئات السفن على تحويل مسارها عبر رأس الرجاء الصالح، مكلفًا التجارة العالمية وقتًا إضافيًا يصل إلى أسبوعين وتكاليف وقود بملايين الدولارات لكل رحلة. لاحقًا، وبينما خفّت وتيرة الهجمات مع اتفاقات تهدئة مؤقتة، ظل الخوف من تجدد التصعيد حاضرًا، ما أبقى تكاليف التأمين والمخاطر عند مستويات مرتفعة.

أما في باب المندب، فقد تصاعدت هجمات القرصنة في الربع الأخير من 2024 وبداية 2025 على نحو أثار المخاوف من عودة نشاط القراصنة على غرار العقد الأول من الألفية. مع كل حادثة جديدة ترتفع تكلفة التأمين وحماية السفن، ما يدفع بعض الشركات إلى تجنب المرور في المضيق رغم كونه شريانًا رئيسيًا للتجارة بين آسيا وأوروبا.

هذه التطورات المتزامنة خلقت «عاصفة لوجستية مكتملة الأركان»: شحنات تتأخر، تكاليف تقفز، وتدفقات التجارة تعيد ترتيب نفسها، في ظل عالم يعاني أصلًا من تضخم وعنق زجاجة في سلاسل الإمداد.

البحر الأسود... من أزمة إقليمية إلى تهديد للطاقة العالمية

أصبح البحر الأسود أحد أكثر الممرات تقلبًا منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022، لكن الأشهر الأخيرة شهدت تحولًا نوعيًا مع تصعيد الهجمات على ناقلات النفط المرتبطة بروسيا. هذه الهجمات، التي تشارك فيها أوكرانيا باستخدام طائرات مسيرة بحرية وجوية، استهدفت سفنًا تعمل خارج سقف الأسعار المفروض على النفط الروسي، ما أدخل أسواق الطاقة في دائرة جديدة من القلق بشأن الإمدادات.

ارتفعت أقساط التأمين على السفن العابرة للبحر الأسود إلى مستويات تضاهي فترات الأزمات الكبرى، إذ أصبحت شركات التأمين تشترط رفع أسعار المخاطر أو الامتناع عن تغطية بعض السفن. هذا الارتفاع لا ينعكس فقط على كلفة النقل، بل يمتد إلى أسعار النفط العالمية، خصوصًا مع استمرار روسيا في الاعتماد على أسطول الظل لنقل جزء كبير من صادراتها النفطية.

مصافي النفط الأوروبية، التي لا تزال تعتمد بشكل غير مباشر على تدفقات من مناطق قريبة من البحر الأسود، دخلت مرحلة إعادة تقييم مصادر الإمداد، ما زاد الاعتماد على الشرق الأوسط والولايات المتحدة. ومع استمرار التوترات، أصبح البحر الأسود نقطة ضعف رئيسية في نظام الطاقة العالمي.

تأثير الأزمة تجاوز النفط ليطال تجارة الحبوب أيضًا. ومع أن اتفاقيات محدودة سمحت بمرور جزئي للحبوب الأوكرانية، إلا أن عدم الاستقرار المستمر يعني أن أوروبا والشرق الأوسط – وهما أكبر مستهلكين للحبوب الأوكرانية – يواجهان خطر اضطراب الإمدادات مجددًا.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

البحر الأحمر... عندما يتحول أحد أهم ممرات التجارة إلى ساحة اشتباك

منذ أواخر 2023 وحتى منتصف 2024، شكّلت الهجمات التي استهدفت السفن المرتبطة بالملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر أكبر صدمة لسلاسل التوريد العالمية منذ جائحة كورونا. إغلاق غير رسمي لأحد أهم ممرات التجارة البحرية في العالم – والذي تمر عبره بضائع بقيمة تتجاوز 1 تريليون دولار سنويًا – أعاد رسم خطوط الملاحة.

الشركات الكبرى مثل ميرسك وMSC وهاباغ لويد علّقت عملياتها في البحر الأحمر لفترات، محوّلة سفنها إلى طريق رأس الرجاء الصالح، ما أضاف ما بين 10 إلى 17 يومًا إلى زمن الرحلة. هذا التحويل رفع التكلفة التشغيلية للرحلة الواحدة إلى ما بين 1.5 و2 مليون دولار إضافي في بعض الحالات، خصوصًا لسفن الحاويات العملاقة.

ورغم التهدئات السياسية، لم تعد حركة الملاحة إلى وضعها الطبيعي. شركات الشحن لا تزال تتعامل مع المنطقة باعتبارها مسارًا عالي المخاطر، وأسعار التأمين بقيت أعلى بثلاثة إلى أربعة أضعاف مقارنة بما قبل الأزمة. هذا التردد يعكس حقيقة أن أي هجوم جديد – حتى لو كان محدودًا – قد يؤدي فورًا إلى موجة انسحاب جديدة للسفن من المنطقة.

التأثير الأكبر لهذه الأزمة كان على قناة السويس، التي انخفضت حركة العبور فيها بأكثر من 40% خلال ذروة الأزمة، ما أثّر على إيرادات مصر وعلى حركة التجارة بين آسيا وأوروبا، والتي تعتمد على البحر الأحمر كممر أساسي. كما ارتفعت تكاليف الشحن العالمية في الربع الأول من 2024 بما يقرب من 200% بالنسبة للحاويات، قبل أن تتراجع جزئيًا مع انحسار الهجمات.

باب المندب... نقطة الخطر المتنامي في الجبهة الجنوبية للبحر الأحمر

يمثّل باب المندب حلقة الوصل بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، ويعد ثالث أهم المضائق البحرية في العالم بعد هرمز وملقا. في السنوات الأخيرة، عاد إلى الواجهة بسبب تصاعد أعمال القرصنة والهجمات غير المتماثلة في محيطه.

في الربع الأخير من 2024، سُجلت عدة حوادث اختطاف ومحاولات صعود مسلح إلى سفن تجارية، ما أعاد ذكريات موجة القرصنة الصومالية التي عطلت الملاحة لعقد كامل. ورغم أن عدد الحوادث ما زال محدودًا مقارنة بذروته التاريخية، إلا أن حساسية المضيق جعلت كل حادثة ذات أثر غير متناسب على قرارات شركات الشحن.

ارتفعت تكاليف تأمين المرور في باب المندب بنسبة تراوحت بين 15% و40% بالنسبة لبعض السفن، خصوصًا في الرحلات المتجهة إلى أوروبا عبر البحر الأحمر. هذا الارتفاع دفع بعض الشركات إلى دراسة خيار تجاوز المضيق بالكامل، وهو قرار مكلف لكنه يعكس مستوى القلق المتنامي.

تأثير هذه الاضطرابات امتد إلى تجارة الطاقة أيضًا. ناقلات النفط والغاز الطبيعي المسال باتت تتجنب المضيق في بعض الفترات، ما أثر على الجداول الزمنية للتسليم ورفع تكاليف النقل، خصوصًا في الأسواق الأوروبية التي تعتمد نسبيًا على واردات عبر البحر الأحمر.

الخطر الحقيقي يكمن في تزامن أزمات البحر الأحمر وباب المندب. فالمضيق يمثل عنق الزجاجة الذي يسبق قناة السويس. أي اضطراب هنا يعرقل الممر بأكمله، ويعطل واحدًا من أكثر خطوط التجارة أهمية بين آسيا وأوروبا.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

إعادة تشكيل الخرائط التجارية

مع تعقّد المشهد البحري في الممرات الثلاثة، بدأ العالم يشهد تحولًا استراتيجيًا نحو ممرات بديلة، بعضها بحري أطول، وبعضها بري ناشئ. طريق رأس الرجاء الصالح تحوّل إلى المسار الطارئ الأول، رغم التكلفة العالية والزمن الطويل. في المقابل، بدأت مشاريع الممرات البرية – مثل الممر الهندي-الأوروبي، ومشاريع الربط البري عبر الشرق الأوسط – تستعيد زخمها السياسي بسبب الحاجة لتعويض المخاطر البحرية.

هذا التحول قد يعيد رسم جغرافيا التجارة لعقد كامل على الأقل. فالأزمات البحرية المتزامنة دفعت المستثمرين إلى الاهتمام بموانئ البحر المتوسط، وموانئ الخليج العربي، ومرافئ شرق أفريقيا. كما بدأت شركات لوجستية كبرى بتوسيع استثماراتها في الطائرات الشاحنة، رغم التكلفة الباهظة، بسبب الحاجة لتنويع طرق التسليم.

المثير للاهتمام أن هذه التحولات لا تُقرأ فقط في سياق المخاطر، بل أيضًا في سياق الفرص. بعض الدول – مثل السعودية، الإمارات، إثيوبيا، كينيا، ومصر – قد تستفيد من إعادة تشكيل خرائط الشحن عبر تطوير موانئها وربطها بخطوط لوجستية جديدة ترتكز على البر والجو والبحر معًا.

لكن في المقابل، الخطر الأكبر يكمن في أن استمرار هذه الأزمات قد يرفع كلفة التجارة العالمية بشكل دائم، وهو ما ينعكس على أسعار السلع الأساسية، والتضخم الدولي، والقدرة الشرائية للمستهلكين في كل مكان، خصوصًا في الدول المستوردة مثل أوروبا والشرق الأوسط.

تداعيات تمتد من أسعار الغذاء إلى استقرار سلاسل التوريد العالمية

أثر أزمات الممرات البحرية لم يقتصر على الطاقة والشحن الصناعي، بل امتد إلى الأمن الغذائي العالمي. أوكرانيا وروسيا تمثلان معًا أكثر من 25% من صادرات القمح العالمية، وأي اضطراب في البحر الأسود ينعكس مباشرة على أسعار الحبوب في الأسواق الدولية. كذلك، فإن اضطرابات البحر الأحمر أثّرت على حركة سفن الحبوب القادمة من آسيا نحو أوروبا وشمال أفريقيا، ما رفع أسعار النقل وأسعار الغذاء في سلاسل التجزئة.

في الصناعات التحويلية، أدت اضطرابات البحر الأحمر إلى تأخير شحنات مكونات السيارات والإلكترونيات، ما تسبب في توقف خطوط إنتاج في عدد من المصانع الأوروبية والآسيوية. كما شهدت شركات الأزياء والتجزئة تأخيرًا في وصول البضائع الموسمية، ما أثر على المبيعات وأعاد التضخم إلى أعلى قوائمه في عدة دول.

هذه التوترات كشفت هشاشة سلاسل التوريد العالمية التي بُنيت خلال ثلاثة عقود على مبدأ التسليم في الوقت المناسب. ومع دخول العالم في حقبة جديدة من المخاطر الجيوسياسية، بدأ المصنعون بنقل مراكز الإنتاج أقرب إلى الأسواق المستهلكة، في ما يعرف بـ«القرينة أو Nearshoring»، وهي استراتيجية تقلل الاعتماد على المسارات البحرية الطويلة.

ممرات تحت النار واقتصاد عالمي يعيد رسم نفسه

تكشف أزمة الممرات البحرية الثلاثة عن مرحلة جديدة يدخلها الاقتصاد العالمي، حيث لم تعد المخاطر التجارية محصورة في أسعار الطاقة أو أسعار الفائدة، بل امتدت إلى طرق التجارة نفسها. هذه الأزمة تختلف بطبيعتها عن جائحة كورونا؛ إذ إنها ليست اضطرابًا مؤقتًا، بل نتيجة مباشرة لمزيج من النزاعات الإقليمية، الهجمات غير المتماثلة، والقرصنة التي قد تستمر لسنوات.

الدرس الأول الذي يفرض نفسه هو أن العالم يواجه اليوم هشاشة لوجستية غير مسبوقة، تجعل أي ممر بحري عرضة للتعطّل في لحظة واحدة، ما يدفع إلى إعادة تصميم منظومة التجارة العالمية على أسس أكثر تنوعًا واستدامة.

أما الدرس الثاني فيتمثل في أن الدول التي تستثمر بذكاء في موانئها وممراتها البرية ستتحول إلى عقد لوجستية حقيقية في الاقتصاد الجديد، بينما ستتراجع أهمية الممرات التقليدية كلما تصاعدت المخاطر حولها.

الدرس الثالث، والأعمق، أن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة انتقالية قد تستمر عقدًا كاملًا، تتغير خلالها موازين القوة التجارية، وتُعاد كتابة خريطة سلاسل التوريد. في هذا السياق، لا تبدو أزمات البحر الأسود والبحر الأحمر وباب المندب مجرد أحداث معزولة، بل إشارات مبكرة على تحوّل جيواقتصادي واسع سيعيد تشكيل حركة التجارة، وأسعار السلع، وموقع الدول في الاقتصاد العالمي خلال السنوات القادمة.

مستجدات ســـوق الطاقـــة العالمـــي

تقلبات النفط في نوفمبر 2025: سوق عالق بين شبح الفائض ومخاطر الجغرافيا السياسية

تزايد تحذيرات فائض المعروض في 2026

شهدت سوق النفط خلال نوفمبر 2025 حالة لافتة من التذبذب بين ضغـوط الفائض المتوقع في المعروض وبين صدمات جيوسياسـية متكررة، أبقت الأسعار محصورة في نطاق ضيق نسـبيًا حـول 60-65 دولارًا لبرميل خام برنت. تقارير متخصصة في أسـواق الطاقة أشارت إلى أن برنـت ظل يتحرك في نطـاق يتراوح بـين 60 و70 دولارًا للبرميل مع تركّز التداول في الشـق الأدنى من هذا النطاق، في وقـتٍ انصـبّ فيـه اهتمـام المتعاملـين على مسـار صادرات النفط الروسية وتطورات الحرب في أوكرانيا.

في منتصـف الشـهر، تحديـدًا في 12 نوفمـبر، تعرّضـت الأسعار لهبوط حاد بأكثر من دولارين للبرميل بعد صدور تقرير من منظمة أوبك يتوقع توازنًا بين العرض والطلب في 2026، لتغلق عقود برنـت عند 62.71 دولار للبرميل متراجعة بنسـبة تقـارب 3.8٪، بينما هبـط خام غرب تكساس الوسيط إلى 58.49 دولار للبرميل بتراجع يفوق 4٪ في جلسـة واحـدة. هـذا الهبوط أنهى موجـة ارتداد قصيرة، وأعاد إلى الواجهة رواية «فائض المعروض» التي ضغطت على الأسعار طوال الخريف.

بحلول نهاية نوفمـبر، كانت الصورة أكـثر وضوحًا: عقود برنت وغرب تكسـاس أنهت الشهر على انخفاض للشهر الرابع على التوالي، في أطول سلسـلة خسائر شهرية منذ 2023، قبل أن تسـجل ارتفاعًا طفيفًا مع مطلع ديسمبر بعد اجتمـاع أوبك+ ووقـوع هجمات جديـدة على بنية النفط الروسـية. في جلسـة 1 ديسـمبر، ارتفع برنت إلى 63.17 دولارًا للبرميل وغرب تكساس إلى 59.32 دولارًا، لكن هذا الارتداد لم يغيّر حقيقة أن المسـار الشهري ظل هابطًا تحت ضغط توقعات زيادة الإمدادات العالمية.

على مسـتوى المؤشـرات المرجعيـة، أظهـر تقرير أوبك الشـهري الصادر في 25 نوفمبر أن سـلة أوبـك المرجعية سـجلت في أكتوبر هبوطًا بنحـو 5.19 دولارات للبرميل على أساس شهري، ما عكس حالة الأسعار «الأكثر ليـنًا» التي ورثها شـهر نوفمـبر. في الوقت نفسـه، أكدت وكالة الطاقـة الدوليـة في تحليل مـوازٍ أن المخزونـات العالمية اقتربـت مـن 8 مليـارات برميل في سـبتمبر، وهـو أعلى مستوى لها منذ منتصف 2021، نتيجة الزيادة الكبيرة في التخزيـن العائـم على الناقـلات، وهو ما غذّى سـردية الفائض وأضعف قدرة أي أخبار جيوسياسية على دفع الأسعار إلى مستويات أعلى بشكل مستدام.

في هذا المنـاخ، جاء قرار أوبـك+ في اجتماعات 30 نوفمبر بالإبقاء على مسـتويات الإنتاج دون تغيـير خلال الربع الأول مـن 2026، ليعكـس خيـارًا واضحًـا بتقديـم الاسـتقرار على حساب محاولة اسـتعادة حصة سوقية عبر زيـادة الإنتـاج. البيان الصـادر بعـد الاجتماع أكد التمسك بالمسـتويات الحالية حتى نهاية مارس 2026، مـع اعتمـاد آلية جديـدة لمراجعـة «الطاقـة الإنتاجية القصوى المسـتدامة» لكل دولة، يتم الانتهاء منها بحلول سـبتمبر 2026 تمهيـدًا لاسـتخدامها في تحديد خطوط الأسـاس للحصص من 2027 فصاعـدًا. هذه الخطوة تحمل إشـارة مزدوجة: تجميد قصير الأجـل لتفادي إغراق السـوق، وتحضير طويل الأجل لمفاوضات شاقة حول من يملك حق ضخ المزيد عندما تسمح ظروف السوق بذلك.

بيانات وكالة الطاقة الدولية في تقرير سـوق النفط لشهر نوفمـبر أوضحت أن المعروض العالـمي بلغ في أكتوبر نحو 108.2 ملايين برميل يوميًـا، أي أعلى بنحو 6.2 ملايين برميل يوميًا من مسـتويات يناير، رغـم توقفات مؤقتة بسـبب الصيانـة وتعطـلات غـير مخططـة. ووفقًـا للتقديرات نفسـها، يُتوقَّع أن يرتفع المعروض العالمي في المتوسـط بنحو 3.1 ملايـين برميل يوميًـا في 2025 إلى 106.3 ملايين برميل يوميًـا، ثم يزداد 2.5 مليون برميل يوميًا أخرى في 2026 إلى 108.7 ملايين برميل يوميًا، ما يعني إمكانية تشكل فائض يصل إلى 4.09 ملايين برميل يوميًا في 2026 إذا لـم يواكب الطلب هذا الارتفاع. هذه الأرقام تفسر جزئيًا لماذا اختارت أوبك+ كبح أي اندفاعة جديدة نحو زيادة الإنتاج.

على جانـب الطلـب، عدلـت وكالـة الطاقـة الدولية توقعاتهـا في تقريـر نوفمبر لترفـع تقدير نمـو الطلب في 2025 إلى نحـو 790 ألـف برميـل يوميًا مقارنـة بالعام السـابق، ليصل الاستهلاك العالمي إلى 103.88 ملايين برميل يوميًا، بزيادة طفيفة عن التقديرات السـابقة. في المقابل، حافظت أوبك في تقريرها الشهري على توقعاتها لنمو الطلب في 2025 عند 1.3 مليـون برميل يوميًا، مع إشـارة إلى أن 1.2 مليون برميل من هذه الزيادة ستأتي من خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ما يؤكد استمرار تحوّل مركز ثقل الطلب نحو آسيا والأسواق الناشـئة. التباين بين سـيناريوهَي أوبك ووكالة الطاقة يعكـس حالة عـدم اليقين حول قوة الطلـب الفعلية في بيئة تباطؤ نمو الصين وتسـارع التحول نحو السـيارات الكهربائية.

أمـا على صعيد العـرض داخل المنظمة نفسـها، فأظهر مسح مستقل أن إنتاج أوبك في نوفمبر انخفض بنحو 30 ألف برميل يوميًـا إلى 28.40 مليون برميـل يوميًا، رغم اتفاق داخل تحالف أوبك+ على زيادة متواضعة في الإنتاج تقـارب 137 ألـف برميل يوميًـا لهذا الشـهر. عُزي هذا التراجـع إلى تعطـل الإمـدادات في نيجيريـا وانخفـاض الصادرات العراقية بسـبب أعمـال صيانة على خطوط الأنابيب، ما يعني أن السوق تلقى فعليًا إمدادات أقل من المسـتهدفة، في وقـت كان يُفـترض فيه أن تسـهم تلك الزيادة في تخفيف مخاوف الفائض.

كل هذه العوامل انعكست مباشرة على اقتصادات الدول المصدّرة، ولا سـيما الخليجية. فأسـعار برنت التي تحوم حـول 63 دولارًا للبرميل منذ مطلع ديسـمبر تظل قريبة من أدنى مستوياتها في عدة أشهر، ما ضغط على مؤشرات الأسهم في السعودية وقطر وأبقى مزاج المستثمرين حذرًا في البورصـات الإقليميـة، في ظل اسـتمرار الحديث عن خفـض وكالات التصنيـف لافتراضات أسـعار النفط للفـترة 2025-2027. في المحصلـة، يعكـس نوفمـبر 2025 شـهرًا تمحورت فيه سـوق النفط حول سـؤال واحـد: كيـف يمكـن لأوبـك+ أن تحافظ على تماسـك الأسـعار في مواجهة موجة قادمة مـن المعروض، دون أن تخسر موقعها في سـوق عالمية يعاد تشكيلها تحت ضغط تباطـؤ الطلـب التقليـدي وتصاعـد رهانـات الطاقة النظيفة؟

(ســوق النفـــط العالميـة)

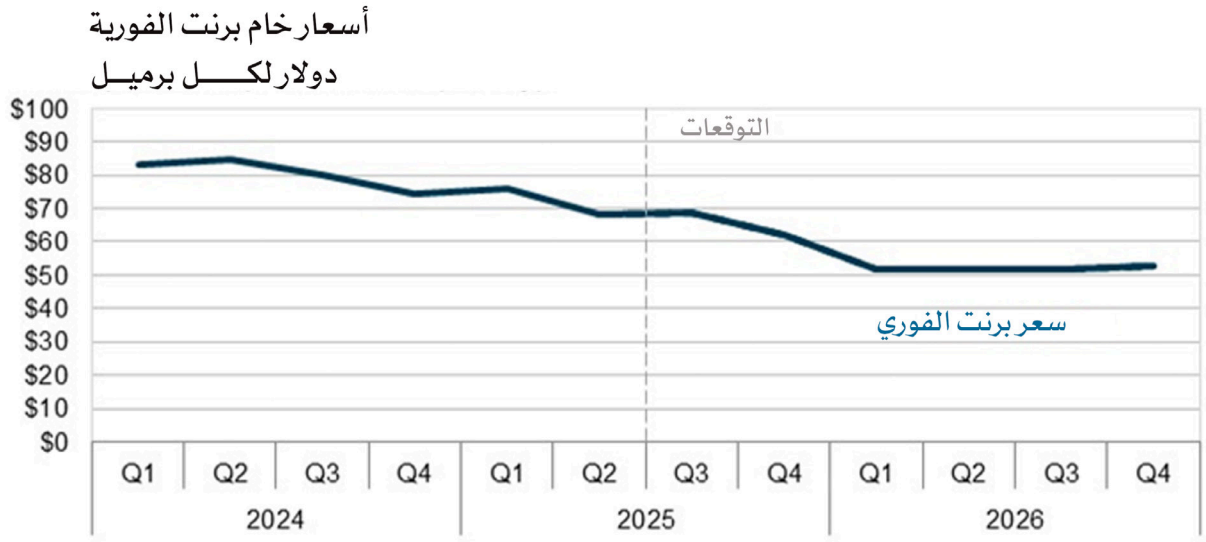

-تغيرات وتوقعات أسعار نفط خام برنت الفورية (يناير 2024 - ديسمبر 2026)
- المصدر : إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

متوســـط الأسعار الفورية لخام برنت في نوفمبر 2025= 64$ للبرميل (انخفاض 1$ عن متوسط سعر البرميل في أكتوبر 2025)

التحليلات: تشـهد أسـعار النفط تراجعاً مسـتمراً، إذ انخفض متوسـط خام برنت في نوفمبر إلى 64 دولاراً للبرميل نتيجة فائض المعروض العالمي وضعف تأثير العوامل الجيوسياسـية، مثل الهجمات على البنية التحتية الروسـية والعقوبات الغربية. ويعزز انخفاض الطلب الشـتوي وتزايد الإنتاج العالمي تراكم المخزونات بوتيرة سـريعة، ما يضع الأسـعار تحت ضغط هبوطي واضح يستمر في دفعها نحو مستويات أدنى.

التوقعات: تتجه التوقعات إلى هبوط سـعر برنت نحو 55 دولاراً للبرميل في الربع الأول من 2026 مع بقائه قريباً من هذا المستوى طـوال العام، مدفوعاً بارتفاع كبير في المخزونات العالمية التي سـتزداد بأكثر من مليوني برميل يوميـاً. ورغم أن خفض إنتاج أوبك+ الفعلي واسـتمرار الصين في بناء مخزوناتها الاسـتراتيجية قد يخففان من حدة التراجع، فإن الاتجاه العام للسوق سيظل منخفضاً بفعل استمرار فائض المعروض على الاستهلاك العالمي.